



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

هل يمكن تطبيق 2254 دون الغرب؟

ينبغي - قبل النظر إلى ما يجب فعله لإخراج سورية من أزمتها، ولاستعادة وحدتها ووحدة شعبها وسيادتها- النظر فيما يجري فعله حقا على الأرض، وفي السياسة.

إن متابعة جملة «التغييرات» التي يقودها المتشددون من الأطراف المختلفة، ومعهم الغرب، والتي جرت خلال السنتين الماضيتين في سورية، يؤكد أن هذه «التغييرات» تصب بالضبط في مشروع «خطوة مقابل خطوة» الأمريكي؛ الذي يتضمن بدوره تحويل اللجوء المؤقت خارج سورية إلى لجوء دائم، يخفض عدد سكان سورية المطلق، ويخفض وزنها الإقليمي بما يتناسب مع المشروع القديم الجديد «مشروع الشرق الأوسط الجديد» كما صاغه شمعون بيريز، ويتضمن تعميق الليبرالية المتوحشة في سورية باتجاه مزيد من الخصخصة، وإن تحت مسميات وأقنعة متعددة، ونحو إعدام الدعم الاجتماعي، ونحو تغييرات قانونية ومؤسسية متعددة تتناسب مع الوضع اللاحق المطلوب لسورية من الجهات الغربية، وبما يصب في اقتلاعها من دورها الوظيفي التاريخي، وضمانا عبر الدفع لتحويل مؤسسة الجيش إلى مؤسسة «احترافية»، على الطريقة اللبنانية مثلاً، وبما يبعده عن وظيفته التاريخية...

إن سير المخطط الغربي في سورية، لا يعني أنه سيصل إلى نهاياته بالضرورة؛ النهايات التي لن تقف عند إطالة أمد الأزمة وتعميقها، بل تسعى لتقسيمها بشكل نهائي وشرعنة ذلك التقسيم، بالتوازي مع نقلها- وبالأحرى نقل أجزائها- من ضفة إلى ضفة على المستوى الدولي والإقليمي.

الخطوة التي باتت ضرورية من وجهة نظر الغرب في استكمال هذا المخطط، هي: النصف النهائي للقرار 2254 ولفكرة الحل السياسي من أساسها، وإبدالها بجملة صفقات جزئية تدرجية، وهو ما بدأت علاماته الواضحة تظهر للسطح مع اللاورقة الأوروبية، التي اشتركت فيها ثمان دول تعمل بالإمرة الأمريكية في نهاية المطاف.

على الضفة المقابلة، فإن مسار أستانا، ومعها الصين ودول عربية أساسية، بات صاحب المصلحة الأساسية، والمسؤول الأساسي عن تطبيق القرار 2254، وبالضرورة دون موافقة الغرب ودون اشتراكه، لأن نوايا الغرب باتت واضحة وشبه معلنة... ليرز هنا السؤال المنطقي: هل يمكن لهذه الدول، أي لأستانا بالدرجة الأولى، أن تحتضن تطبيق القرار دون اشتراك الغرب؟

والجواب هو: نعم، وليس ذلك فحسب، بل وإن هذا الطريق هو الطريق الوحيد الذي يمكن لأستانا وللصين، ولكل دول المنطقة الساعية للنجاة من الفوضى الشاملة الهادمة الأمريكية أن تتبعه. ولعل التعثر المستمر في التسوية السورية التركية، والذي تقوده واشنطن في نهاية المطاف، ومعها المتشددون من كل الأطراف، هو خير مثال على عدم إمكانية استعادة وحدة سورية، ودفعها نحو الاستقرار الحقيقي، طالما بقي هناك تعويل من أي نوع على مساومات ما مع الغرب.

القرار 2254 في نهاية المطاف، هو قرار شرعية دولية، وتنفيذه مسؤولية قانونية على الدول الأعضاء كلها، مجتمعة ومنفردة، وعدم اتخاذ زمام المبادرة في تطبيقه من قبل الدول صاحبة المصلحة في استقرار سورية، ونعني دول أستانا بالدرجة الأولى، لا يعني المراوحة في المكان، بل يعني بالضبط السير خطوات إضافية بالمشروع الغربي في سورية وفي منطقتنا، باتجاه التفتيت الشامل والفوضى الشاملة.

الانعكاس الحقيقي لميزان القوى الدولي الجديد، لن يتم بشكل أوتوماتيكي ودون جهود ذاتية، ويتطلب اتخاذ زمام المبادرة سريعاً، على مستوى الدول صاحبة المصلحة في استقرار سورية، وعلى مستوى الوطنيين السوريين، بغض النظر عن اصطفائهم الانية...

المشروعات المتنامية الصغر والصغيرة بين الحاجة الوطنية وغياب دور الدولة!

[08]

شؤون عربية ودولية



«لقاء مدريد»... هل نأمن جانب الدول الغربية؟

17

شؤون اقتصادية



أمثلة تاريخية حول التعامل السياسي مع المؤسسات المصرفية

12

ملف «سورية 2024»



خطوة أخرى إلى الأمام لفلسطين في الأمم المتحدة

05

شؤون عمالية



القضاء العمالي... التباطؤ في فصل القضايا يؤدي لخسائر

02

القضاء العمالي... التباطؤ في فصل القضايا يؤدي لخسائر



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



مجلس الاتحاد العام للنقابات وحقوق العمال

دعا المكتب التنفيذي لنقابات العمال في جلسته الأخيرة المعتادة كل يوم ثلاثاء من كل أسبوع إلى عقد جلسة للمجلس العام للاتحاد يومي الإثنين والثلاثاء بتاريخ 16-17/9/2024، وقد يكون الاجتماع الأخير للمجلس الحالي قبل الانتخابات النقابية المزمع عقدها قريباً وسيكون حضور الحكومة الأخير أيضاً. انعقاد المجلس يأتي وأحوال الشعب السوري تسير نحو تدهور متسارع أكثر فأكثر في مستوى معيشته وحقوقه كافة، حيث سينعقد مجلس النقابات وأمام الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية قضايا كبرى ومصيرية لنقاشها إن تم التطرق إليها، والمفترض اتخاذ المواقف الضرورية التي تعبر عن مصالح من تمثلهم النقابات.

التجربة الراهنة التي تعيشها الطبقة العاملة وما تمت صياغته من مواقف نقابية تجاه ما جرى اتخاذه من قرارات حكومية وغيرها لا تعطي مؤشرات جديّة على إمكانية تغيير في موقف النقابات تجاه المطالب الكبيرة للطبقة العاملة، وهي مطالب مترامية، وكل الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد والتي ستعقد فيما بعد قد لا تخرج عنها مواقف ورسائل جديّة موجهة إلى الحكومة ومن يشدّ أزرها، ترسلها الحركة النقابية والطبقة العاملة لتعلن فيها عن استيائها وعدم رضاها عن كل الإجراءات المتخذة بحق العمال ومصالحهم ومعاملهم.

الكوارث النقابية التي ستحضر الاجتماع قد تطرح بعض ما عندها كونها تتعرض الآن أكثر من أي وقت مضى، ومباشرة، لمطالب من هم تحت، أي لمطالب العمال في المعامل الباقين في معاملهم في قطاع الدولة فقط والذين انخفض عددهم من مليون ومائة ألف عامل عام 2010 إلى 650 ألف عامل حالياً كما صرح بذلك رئيس الاتحاد، ولا ندري هل ما ستطره هذه الكوارث إن تم الطرح يروق كثيراً لأصحاب العقد والربط وللجهات المختلفة الحاضرة للاجتماع وكيف سيتم الرد؟

إن الموقف المحوري الذي من المفترض أن تتمترس حوله النقابات هو أجور العمال وضرورة زيادتها بما يكفل تأمين حاجات العَمال وضرورياتهم من مأكّل وملبس وسكن وطبابة وغيرها، ومن مصادر النهب والفساد الكبيرين وليس من جيوب الفقراء كما يتم حالياً؛ من رفع للأسعار وزيادة في الضرائب والرسوم، وكذلك أوضاع المعامل التي تنتج بطاقتها الدنيا نتيجة انقطاع الكهرباء والشح في المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل خطوط الإنتاج والضعف في تأمين مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وكوادر فنية ويد عاملة جديدة وخلافه.

الأجور بواقعها الحالي مع الزيادة الأخيرة غدت لا تكفي كفاف يوم العمال والفقراء عموماً، وهم يتحولون إلى متسولين على أبواب الجمعيات الخيرية ليحصلوا على ما يمكن من معونات ليسدوا به جوعهم الذي أوصلتهم إليه السياسات الحكومية.

الطبقة العاملة السورية والكوادر النقابية الواعية لمخاطر اللحظة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها شعبنا، لا بد لها من تحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري من كوارث مختلفة، وأن يكون موقفها وقراراتها، متخذة على أساس مصالح الطبقة العاملة السورية في القطاع العام والخاص، حيث حقوق عمال القطاع الخاص بالغالب لا يجري التطرق لها مع أنهم يتعرضون للكثير من الاستلاب لحقوقهم من الأجور إلى التسجيل بالتأمينات الاجتماعية إلى إصابات العمل والضمان الصحي وغيره من الحقوق، وصولاً إلى التسيير التعسفي. وحتى الزيادات على الأجور لا يحصل الكثير منهم عليها.

تختص محكمة البداية المدنية العمالية في الفصل في منازعات العمل التي تحصل بين العامل ورب العمل وفق قانون العمل رقم 17 لعام 2010. وقد عدل تشكيل المحكمة العمالية بالمرسوم التشريعي رقم 64 لعام 2013 والذي أدى عملياً لانطلاق عمل محكمة البداية المدنية العمالية، والتي ظلت متوقفة عن العمل مدة ثلاث سنوات من عام 2010، تاريخ صدور قانون العمل، لغاية عام 2013.

والاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والإقليمية التي تسعى لتخفيض فترات التقاضي في المحاكم العمالية.

وعلى سبيل المثال فقد حققت المملكة العربية السعودية ومنذ سنوات «عام 2019»، إنجازاً قضائياً تمثل في تحقيق القضايا العمالية مستهدفاً الزمنى بأن تكون مدة القضية ثلاثين يوماً فقط، وتحديد عدد الجلسات بثلاث أو أربع جلسات فقط، مع تحقيق انتشار واسع للمحاكم العمالية على مساحة المملكة، ومواكبة التطورات وتعيين قضاة مختصين بالقضايا العمالية، وقد منعت المملكة الطعن بالاستئناف ببعض القضايا العمالية كالتسجيل بالتأمينات الاجتماعية أو المتعلقة بالرواتب والأجور حيث تصدر تلك الأحكام بصورة مبرمة. وفي دولة الإمارات يبلغ المدى الزمني للدعوى العمالية نحو تسعين يوماً فقط.

المشكلة ليست مناصرة بوزارة العدل السورية فقط، بل يشترك بالمسؤولية عنها المشرع الذي أصدر قانوناً مجحفاً أساساً بحقوق العمال، ناهيك عن الدور السلبي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إزاء حماية حقوق العمال، وتنعاس الاتحاد العام لنقابات العمال في الدفاع عن حقوق العمال، والدفع نحو تعديل قانون العمل وحماية حق العمال الدستوري في اللجوء للقضاء الذي من المفترض أنه مؤسسة عدل وإنصاف.

وطول فترة إجراءات التقاضي وتعقيدها، وخاصة أن محامي أرباب العمل ينقصون المماطلة بالدعوى لدفع العمال للياس من المحكمة وما قد تحكّم لهم به، ولا سيما مع الارتفاع اليومي للأسعار وتدني القوة الشرائية للنقد، حيث يصبح أي تعويض بعد سنوات بخساً جداً.

ورغم أن قانون العمل أعطى للعامل حق تقاضي 50% من أجره خلال فترة التقاضي، إلا أن المحكمة لا تتقيد بالنص القانوني على أرض الواقع، بحجة أن ذلك سابق لأوانه، لأن العامل لم يثبت بعد ارتكاب رب العمل لمخالفة أحكام قانون العمل.

هناك عدة حلول قانونية لتسريع عمل المحكمة، وليست بالمهمة المستحيلة، ومنها إلغاء التشكيل الاستثنائي الثلاثي للمحكمة بين ممثل أرباب العمل وممثل العمال، وإعادة سلطة القضاء على المحكمة العمالية، والتوسع بإنشاء محاكم عمالية في جميع عدليات البلد، والتشدد في إجراءات التبليغ، وهو إجراء قضائي أولي وهام وضروري للشروع بالمحاكمة، ومنع منح مهل للاستمهال إذا كان الهدف منها المماطلة فقط، وحصر التقاضي ببعض القضايا بالدرجة الأولى فقط، ومنع الطعن فيها حيث تصدر الأحكام بصورة نهائية ومبرمة، وإنشاء غرفة ضمن المحكمة مختصة حصراً بقضايا التسريح والتعويض عنه، ويمكن

مع انطلاق عمل المحكمة كما ذكرنا، وبعد طول انتظار وتراكم آلاف الدعوى أمام هيئة المحكمة، وقع العمال في فخ بطء إجراءات التقاضي أمامها، حيث يحتاج الفصل بالدعوى بالدرجة الأولى فقط إلى سنتين بالحد الأدنى، وقد تصل إلى ثلاث أو أربع سنوات بسبب إجراءات التقاضي الروتينية والطويلة.

ولذلك يصبح القضاء العمالي عديم الفائدة وسبباً لتنازل العمال عن حقوقهم ومساومة أرباب العمل، والقبول بالفاتح التي يرميها لهم رب العمل، كخيار أرحم لهم من التوجه للمحكمة العمالية، عدا عما إذا كانت هناك خصومة مع جهة حكومية مثلاً كمؤسسة التأمينات الاجتماعية، حيث تطول فترة التقاضي لسنوات طويلة كما هو معروف.

وطبيعة القضايا العمالية هي من النوع المستعجل، والتي يحتاج البت فيها للسرعة، لسبب أنها تلتصق بحياة العامل الاقتصادية والاجتماعية وباب رزقه، والتي لا تحتمل أي تأخير فيها؛ حيث يعد التأخر بالفصل فيها -حتى لو افترضنا ربح العامل لدعواه بعد سنوات- بحكم خسارة الدعوى، عدا عن العطل القضائية والعطل الطويلة التي تقرها الحكومة، والتي تسببت بتعطيل بمصالح المواطنين وتوقفها وتضرر المتقاضين منها كثيراً. عدا عن عزوف أغلب المحاميين عن الترافع عن العمال، بسبب ضالة الأتعاب

الأجور الضعيفة تفاقم البطالة ومعها الهجرة



أصبح العزوف عن العمل خياراً للكثيرين نتيجة لتدني الأجور والرواتب وانسداد الأفق أمام إيجاد حل للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، والتي يتم تحميل نتائجها لأصحاب الأجور فقط. مع العلم أن معظم الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد هي نتيجة أوصلتها إليها السياسات الاقتصادية للحكومات السورية المتعاقبة منذ عام 2005، وتبنيها اقتصاد السوق الاجتماعي الذي مهد الأرضية المناسبة لانفجار الأزمة عام 2011.

ولم ينفذ حل الأزمة، رغم مرور السنين، وما زاد من تأثير الأزمة على الواقع الاقتصادي والمعاشي للسوريين إمعان قوى الفساد في استثمار الأزمة والعمل على ضمان استمرارها، وتعميق فسادهم وزيادة نهيبهم للدولة والمجتمع دون وجود رادع لهم.

وأصحاب الأجور هم الفئة الأكثر تضرراً التي تحملت نتائج انفجار الأزمة وعواملها الاقتصادية، ويجري تحميلهم وزرها من خلال تقليص الدعم إلى الحدود القصوى وانعدام الخدمات الأساسية وتجميد الأجور والمضاربة على الليرة السورية وتحرير الأسعار ورفع أسعار حوامل الطاقة، على عكس ما يتم اتباعه من سياسات مع قوى النهب والفساد من خلال إقرار التشريعات الاقتصادية التي تتناسب ومصالحهم، مع استمرار انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفتح المجال للقطاع الخاص ليحل محلها.

هذه السياسات المحابية لقوى الفساد على حساب أصحاب الأجور دفعت العمال إلى العزوف عن العمل ومشقته، وابتعاد العزوف عن عامل مهني صعب المنال على المعامل، وتحول العامل إلى البحث عن مصادر رزق أخرى أو البحث عن فرصة عمل في الخارج، وهو ما دفع بملايين السوريين إلى الهجرة نحو البلدان المجاورة، ورغم أجورهم البخسة هناك، إلا أنها تبقى أفضل من أجورهم في الداخل، بعد إحباط آمالهم بتغيير

بل الحل مرتبط بالتطورات السياسية والحل السياسي الذي يفتح الباب أمام أصحاب الأجور للتعبير عن أوجاعهم، والذي يحمل التغيير الجذري والشامل لكامل بنية الدولة والمجتمع من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن 2254، وهو ما تحاول قوى الفساد المرتبطة بالغرب وبمساعده مَنعُه بالوسائل كافة.

وارتفاع تكلفة الإنتاج عليها. وبينما تصوّر الحكومة وتسوّق للمستثمرين في الداخل والخارج وتدعوهم إلى الدخول إلى السوق السورية وتعتبر الأيدي العاملة الرخيصة عاملاً جاذباً للاستثمار، وامتياراً استطاعت الحكومة تأمينه للمستثمرين. لا حل اقتصادياً لأزمات السوريين،

هجرة الأدمغة من مهندسين وأطباء وصيادلة وغيرهم... وباتت هذه الاختصاصات نادرة والبلاد تعاني من نقص حاد فيها. لقد تضررت عملية الإنتاج من تدني الأجور، بسبب انخفاض مستوى الاستهلاك إلى أدنى مستوياته. وتوقفت أغلب المنشآت عن العمل بسبب قلة الطلب على منتجاتها

أوضاعهم، في ظل غياب قانون منصف أو نقابات ذات فاعلية تدافع عنهم وتوصل صوتهم ومعاناتهم. انعكس تدني الأجور على أصحاب الشهادات العليا أيضاً، حيث بات حلم أي طالب في الجامعة الانتهاء من تعليمه الجامعي والبحث عن فرصة للهجرة، وهو ما سبب خسارة كبيرة لن تعوض إلى عقود بسبب

الطبقة العاملة



الولايات المتحدة: بوينغ مهددة بإضراب جديد

من المقرر أن ينتهي العقد بين شركة «بوينغ» والرابطة العمالية «اتحاد نقابي» في يوم 12 أيلول، ودون عقد جديد من المقرر أن يبدأ العمال، الذين يعتبرون عماد الشركة العملاقة في صناعة طائراتها في ولاية واشنطن، بأول إضراب في الشركة منذ 16 عاماً. وفي الوقت الحالي، لا تبدو فرص التوصل إلى اتفاق جيدة، وفقاً لرئيس النقابة المحلية. وقال جون هولدين رئيس منطقة 751 في الاتحاد النقابي لشبكة CNN: «نحن متباعدون بشأن جميع القضايا الرئيسية، الأجر والرعاية الصحية والتقاعد والإجازات... نواصل العمل على حل هذه القضايا لكن الأمر صعب جداً».



مصر: استمرار إضراب عمال سمنود لليوم العشرين

بتاريخ 2024/9/10 دخل إضراب عمال شركة وبريات سمنود المصرية يومه العشرين. ويطالب العمال بتطبيق الحد الأدنى للأجر الذي أقره رئيس الجمهورية، فيما تصر إدارة الشركة على تجاهل هذا المطلب وتصعد إجراءاتها ضد العمال المضربين. وأفادت دار الخدمات النقابية والعمالية بأن الإدارة صعدت إجراءاتها في مواجهة العمال عبر إيقاف عشرة منهم عن العمل وإحالتهم إلى التحقيق، كما حجزت أجور العمال جميعاً عن شهر أغسطس/ آب الماضي، في حين صرفت لزملائهم من أفراد الأمن رواتبهم عن الشهر نفسه. وأشارت الدار إلى أن العمال العشرة الموقوفين عن العمل هم أنفسهم الذين تم احتجاز ثمانية منهم من قبل نيابة شرق طنطا على ذمة القضية رقم 7648 لسنة 2024 إداري سمنود، قبل إخلاء سبيل سبعة منهم قبل يومين.



كوريا الجنوبية: إضراب مفتوح لعمال سامسونغ

بعد تجاهل الإدارة لمطالبهم يعتزم عمال سامسونغ للإلكترونيات تنظيم إضراب مفتوح لأجل غير مسمى. حيث أعلن العمال النقابيون في الشركة، الذين نظموا أكبر احتجاج عمالي في تاريخ شركة التكنولوجيا العملاقة الذي يمتد إلى 55 عاماً، أنهم سيدخلون في إضراب عام لأجل غير مسمى يوم الأربعاء 2024/9/11، مما أدى إلى تصعيد الضغوط بشأن مطالبهم بزيادة الأجور، بحسب وكالة يونهاب. وبعد إضراب لمدة 3 أيام، كان مقرراً أن ينتهي الأربعاء المذكور، خططت النقابة الوطنية للشركة، وهي أكبر نقابة عمالية في أكبر شركات تصنيع رقائيق الذاكرة في العالم، بتنظيم إضراب آخر لمدة 5 أيام، ابتداءً من 15 أيلول الجاري. لكن النقابة قالت إنها غيرت خطتها وتعتزم الدخول مباشرة في إضراب لأجل غير مسمى لأن الشركة لم تحاول الدخول في أي حوار معها خلال الإضراب الذي استمر 3 أيام.



كينيا: إضراب عمال مطار نيروبي

بسبب إجراء تتحمل مسؤوليته الحكومة الكينية، تعطلت رحلات مئات المسافرين عبر مطار كينيا الرئيسي الأربعاء إثر إضراب للموظفين احتجاجاً على قيام الحكومة بتأجير المرفق لشركة هندية. وبدأ الإضراب الذي دعت إليه نقابة عمال قطاع الطيران الكينية منتصف ليل الثلاثاء-الأربعاء 2024/9/11 ما تسبب باضطراب حركة الطيران في مطار جومو كينيايا بنيروبي. وامتدت صفوف المسافرين أمام المطار وكذلك طوابير السيارات التي كانت تحاول الوصول إلى المنطقة، بحسب مراسلي فرانس برس. وقالت النقابة إن الإضراب سيتواصل إلى أن تلغي الحكومة خطة لتأجير المطار إلى مجموعة أداني الهندية لمدة 30 عاماً مقابل استثمار بقيمة 1.85 مليار دولار. ويقول منتقدون إن خطة تأجير المطار لمجموعة أداني ستتسبب في خسارة وظائف للموظفين المحليين وتسلب دافعي الضرائب من أرباح المطار المستقبلية.

المنتدى الثالث عشر لنقابات العمال في دول البريكس... ما له وما عليه



عقد المنتدى الثالث عشر لنقابات عمال الدول المنضوية في مجموعة بريكس في مدينة سوتشي الروسية بدعوة من النقابات العمالية الروسية المستقلة، وناقش المنتدى مجموعة من القضايا النقابية والعمالية والسياسية والاقتصادية. ولم ينشر شيء عن البيان الختامي للاجتماع باللغة العربية، وكذلك لم يحظ الاجتماع بتغطية إعلامية تعكس أهميته السياسية والنقابية سوى الرسالة التي وجهها الرئيس الروسي بوتين، وكذلك توجهاته للمرحلة المقبلة ودوره السياسي والاقتصادي على ضوء المواجهة الواسعة التي تخوضها دول البريكس مع الغرب وأمريكا دفاعاً عن المصالح الوطنية، وكذلك دفاعاً عن الأوطان التي يهددها الغرب وأمريكا بالتفتيت والتجزئة، وبالتالي فإن دور النقابات العمالية كبير في عملية المواجهة الدائرة رحاها الآن سواء عسكرياً أم اقتصادياً.

إن هذا يفتح الباب واسعاً لزيادة فرص العمل وتقليص نسب البطالة إلى الحدود القصوى، ولكن أمام هذه اللوحة الواسعة، هناك فرصة قد تكون متاحة لهذا التجمع النقابي العمالي بأن يتحول إلى تجمع عمالي دولي، له وزنه السياسي والاقتصادي والنقابي في مواجهة الاتحادات النقابية في الغرب وأمريكا التي يخضع معظمها لسيطرة القوى المتنفذة في تلك الدول، وبالتالي تجري فيها المهادنة من قبل النقابات مع تلك القوى على حساب حقوق العمال. ومنطقتنا العربية ليست بعيدة عن ذلك السلوك، وفيها عدد من الدول أعضاء في مجموعة بريكس أو تقدموا بطلب العضوية للمجموعة.

الدور الكبير الذي قد يلعبه هذا التجمع في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وتنظيم قواها في دول مجموعة بريكس سيكون محفزاً للعديد من النقابات في الغرب وأمريكا على انتزاع استقلاليتها، والخروج من دائرة الهيمنة والسيطرة التي تفرضها النقابات الصفراء. وبعض النقابات في دول الغرب بدأت تشكل هياكلها التنظيمية التي تمكنها من المواجهة مع القوى الإمبريالية، وقد بدأت بكسر ذلك الطوق المفروض عليها من خلال الإضرابات والمظاهرات الواسعة، والتي من خلالها بدأت بانتزاع وزنها في الشارع وتجر إليه قوى عديدة متضررة من السياسات الاقتصادية والسياسية التي يمارسها الغرب، وجرى التعبير عن ذلك في المظاهرات الواسعة التي جرت في الغرب وأمريكا دعماً للقضية الفلسطينية وضد الكيان الصهيوني وجرائمه البشعة.

تحديداً لأعضائها أنفسهم، فالجانب العمالي هنا، بظروفه وشروطه وتطوره، يكون محركاً ومحدداً رئيساً لمستقبل هذه الدول، واقتصاداتها واستقرارها، حيث يجب أن تتلاقى مصالح معظم حكومات البريكس مع مصالح العمال في بلادهم، تحديداً في مواجهة الهيمنة الغربية وكسرها، بالتالي، فإن عامل الاستقرار والمضي بانتاجية أعلى تحقق صعوداً مستمراً لهذه الدول -اقتصادياً وسياسياً- يتطلب بالضرورة ومباشرة استقراراً للعمال فيها، بوصفهم المنتج والمطور والحامل الأول والأخير لها، بجوانبها وأفرعها الصناعية والزراعية والتكنولوجية والعلمية والعسكرية وغيرها. وكان من اللافت خلال الاجتماع، وفي البيان الصادر توجيه انتقادات لسياسات موجودة عند بعض الدول ضمن المجموعة؛ سياسات تحابي «الريح» الخاص على حساب المصلحة المشتركة لبريكس.

إن تجمع نقابات العمال لدول البريكس ونقاشها للقضايا الملحة والضرورية من وجهة نظر النقابيين المجتمعين تلتقي على الأقل نظرياً مع التوجهات التي تسير بها دول البريكس من حيث ضرورة رفع نسب النمو، وهذا يتحقق في بعض دول البريكس، وكذلك تطوير الصناعات ومنها الصناعات العسكرية والصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية في التصنيع، واقتصادياً التبادل الواسع للسلع بالعملة المحلية ومنها الغاز والنفط. وهناك الكثير من الخطوات المنجزة وأخرى على طريق الإنجاز.

وهي نتيجة للسياسات المطبقة، والتي ينبغي تغييرها لمصلحة الأغلبية الساحقة من المواطنين.

تابعت «قاسيون» تغطيتها للمنتدى في العدد الذي صدر في 7 كانون الأول عام 2022 حيث أشار وأكد المنتدى بإعلانه على عدة عوامل أثرت سلباً على وضع العمال في الدول المنضوية فيه، وتحديداً في ظل فترة وباء كورونا، وما سببه من إغلاق وإفلاس عمل وإفلاس للعديد من الشركات والقطاعات، مما زاد من نسبة البطالة وخفض مستوى الدخل.

وقد أكد المنتدى أن ذلك على ضرورة توسيع دول «البريكس» للاستثمارات العامة، لما لها من دور في خلق فرص العمل، وإلى إنشاء آليات وقائية لمنع حدوث انخفاض في الأجور، وضرورة إيجاد آلية لزيادة عادلة للضريبة على الأرباح الكبرى، وإعفاء الدخل المتدني من الضرائب، بالإضافة إلى الحماية من التغييرات التعسفية في العمل، وتحديداً بالظرف الحالي عبر «العمل عن بعد» وحظر العمالة غير الرسمية، وإدراج «كوفيد-91» في قائمة الأمراض المهنية رسمياً.

العمال المحرك الأول والأخير لتطور بريكس

إن هذا المنتدى، رغم نواضع التغطية حوله، ورغم نواضع حجمه -شكلاً- بالمقارنة مع اجتماعات دول «بريكس» الرئيسة، إلا أنه الأكثر أهمية لا بالنسبة للمتابعين الخارجيين عن المجموعة، بل

■ محرر الشؤون العمالية

سبق لجريدة قاسيون أن تطرقت لاجتماعات سابقة للنقابات العمالية لدول البريكس؛ جاء ذلك عام 5102 في العدد الصادر بتاريخ 11 تموز تحت عنوان «نقابات بريكس»: السياسات الاقتصادية الكلية يجب أن تخلق فرص عمل لائقة.

استعرضت «قاسيون» آنذاك بعض ما جاء في البيان الختامي وهو تأكيد النقابات على أن السياسات الاقتصادية الكلية في دول البريكس، والإصلاحات، يجب أن تفضي إلى خلق فرص عمل لائقة ومصادر دخل للعاملين، خاصة في ظل إمعان النموذج النيوليبرالي المعولم بتدمير فرص العمل والبيئة على حد سواء، وتقويض الديمقراطية وتهديد المجتمع وفق تعبير البيان.

كما شدّد البيان على رفض المجتمعين جعل تدابير التقشف وسيلة للخروج من الأزمة، وهي التي فشلت في أوروبا والولايات المتحدة وفقاً للبيان. كما شدّد البيان على ضرورة الاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقية ومشاريع البنية التحتية والصحة والعلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير والتدريب المهني، وذلك للخروج من الأزمة كنهج بديل، كما شدّدوا على ضرورة أن تكون الاستثمارات قادرة على خلق فرص عمل لائقة وأجور أعلى. هذا وقد حسم البيان بأن ظاهرة «عدم المساواة المزمنة والمتفاقمة هي نتيجة طبيعية للقوانين الاقتصادية القائمة»،

إنه دليل إضافي على ارتفاع مستوى العزلة للكيان وحتى على المسرح الدولي

خطوة أخرى إلى الأمام لفلسطين في الأمم المتحدة



تفصلنا أقل من أربعة أسابيع عن مرور سنة منذ بدء العدوان «الإسرائيلي» على غزة، وما رافقه من تصعيد في أنحاء فلسطين كافة، وفي المنطقة، ناهيك عن الحجم الهائل من الدمار والخسائر المادية والبشرية. في الوقت نفسه، تلقى الكيان عدداً لا بأس به من الضربات المؤلمة، عالجت أبرزها مادة سابقة في فاسيون بعنوان «محصلة أولية لخسائر الكيان ومكتسبات الشعب الفلسطيني في المسرح الدولي منذ «طوفان الأقصى»».

ريم عيسى

يمكنها الآن التمتع بالجلوس بين الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وفقاً للترتيب الأبجدي». وفق الخبر، قال السفير المصري: «هذه ليست مجرد مسألة إجرائية، هذه لحظة تاريخية بالنسبة لنا، يجب أن يكون لدولة فلسطين مقعد في الجمعية العامة بين الدول الأعضاء، أطلب منك، سيدي الرئيس، تأكيد أن هذا البند من القرار قد دخل حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم».

وبحسب الخبر، كان هناك اعتراض لبعثة الكيان، قال فيها نائب مندوب الكيان: «السيد الرئيس، أمارس حقي في الرد على نقطة النظام التي أثارها الوفد المصري، والتي تتعلق مباشرة بقرار الجمعية العامة الذي تم اعتماده في 10 أيار 2024... نود أن نعرب عن قلقنا العميق من أن هذا القرار مدفوع بالحسوبة السياسية، بدلاً من الاحترام والاعتبار الطبيعي لميثاق الأمم المتحدة... إن أي قرار أو إجراء من شأنه أن يحسن وضع الفلسطينيين - سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو على المستوى الثنائي، يشكل في الوقت الحالي مكافأة للإرهاب... إن هذه القرارات التي «تكافئ الإرهاب» تضعف بشكل خطير إمكانية التوصل إلى حل للصراع، وحل الأمور من خلال المفاوضات السلمية، كما أنها تجعل من الصعب تحقيق عودة الرهائن مما يبعد نهاية الحرب».

وقد يكون من المفيد هنا استحضار ما قام به مندوب الكيان في الجلسة التي تم فيها اتخاذ القرار المذكور، عندما صعد إلى المنصة ومزق ميثاق الأمم المتحدة.



بكل الأحوال، رد رئيس الجمعية العامة لهذه الدورة على طلب السفير المصري بقوله: «أشكر ممثل مصر، فقد تم إبلاغي بأن كافة الترتيبات قد تم اتخاذها لتجلس فلسطين، حيث ينبغي أن تجلس».



ماذا الآن؟

وفق توصية من الجمعية العامة، صوت مجلس الأمن في نيسان الماضي على مشروع قرار لتحويل عضوية فلسطين إلى عضوية كاملة، ولم يمر اعتماد القرار بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض ال «فيتو» كما كان متوقعاً، وأتى قرار الجمعية العامة بعد أقل من شهر، وكانت هذه رسالة واضحة للكيان وللولايات المتحدة. وبينما لم تتغير صفة فلسطين من «دولة عضو مراقب» إلى «دولة كاملة العضوية»، إلا أن إعطائها الميزات الإضافية بما فيها أخذها مقعداً بين الدول الأعضاء، هو رسالة واضحة ليس فقط للدول التي تحاول منع حصول ذلك، وهي فعلياً الكيان والولايات المتحدة، إلا أنها أيضاً دليل إضافي على ارتفاع مستوى العزلة للكيان وحتى للولايات المتحدة على المسرح الدولي. وللمقارنة، فإن فلسطين قدمت طلباً لتحويل عضويتها إلى عضوية كاملة في 2011، وأنداك لم تحصل حتى على الأصوات التسعة اللازمة في مجلس الأمن لوضع القرار أمام المجلس للتصويت، وبالتأكيد، حتى لو تم التصويت

عليه آنذاك، كان سيحظى بالمصير ذاته للقرار الذي تم وضعه للتصويت في نيسان الماضي، إلا أنه من المفيد مقارنة التغيير بين عدم وصوله إلى التصويت في 2011 ووصوله إلى التصويت مع توصية من الجمعية العامة هذا العام.

ومن بين الميزات الجديدة للبعثة الفلسطينية، قدرتها على تقديم المقترحات والتعديلات بشكل مباشر، وليس عن طريق دولة عضوة تتبنى مشروع القرار. في هذا السياق قدمت البعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة مشروع قرار إلى أعضاء الجمعية العامة في مطالبه للكيان بإنهاء وجوده غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن يتم ذلك خلال 12 شهراً من تاريخ اعتماد القرار، ومن المتوقع التصويت على مشروع القرار يوم الأربعاء القادم، 18 أيلول الجاري. كما يدعو مشروع القرار الدول إلى الامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والرأي الصادر عن محكمة العدل الدولية في تموز الماضي، والذي جاء فيه أن احتلال الكيان للأراضي الفلسطينية غير قانوني، ويجب عليه الانسحاب منها. كما ينص مشروع القرار على عقد مؤتمر دولي خلال الدورة الحالية للجمعية العامة لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

ورداً على توزيع مشروع القرار، واستباقاً للتصويت المتوقع يوم الأربعاء المقبل - وتكراراً للكلام ذاته الذي استخدمه مراراً وتكراراً بالرد على أي مبادرة، أو قرار، أو نقاش، حول كل ما يتعلق بفلسطين وغزة وعدوان الكيان - دعا سفير الكيان لدى الأمم المتحدة الجمعية العامة إلى «رفض هذا القرار الشائن رفضاً قاطعاً... وتبني بدلاً منه قرار يندد بحماس ويدعو إلى الإفراج عن جميع المحتجزين فوراً».

من بين الميزات الجديدة للبعثة الفلسطينية، قدرتها على تقديم المقترحات والتعديلات بشكل مباشر، وليس عن طريق دولة عضوة تتبنى مشروع القرار

اللقاء اليساري العربي يعقد اجتماعه العاشر... وجدول الأعمال: فلسطين



انطلق اللقاء اليساري العربي العاشر يوم الجمعة، 2024/9/13، في العاصمة اللبنانية بيروت، وباستضافة من الحزب الشيوعي اللبناني، وتستمر أعماله حتى يوم الأحد. وحمل في نسخته العاشرة شعار: «تعزيز دور اليسار العربي في مواجهة العدوان الإمبريالي- الصهيوني المستمر على فلسطين ولبنان والمنطقة».

الرفيقات والرفاق الأعزاء الحضور الكريم

يقف عالمنا بأسره على عتبة تغييرات كبرى قد بدأت بالفعل، ولم يظهر منها حتى اللحظة إلا جزء يسير مقارنة بما سيظهر خلال السنوات القليلة القادمة، ففانون تسارع التاريخ يقوم بعمله على أحسن وجه، والمخاض العسير في الانتقال من القديم إلى الجديد قد قطع أشواطاً كبيرة باتجاه اكتمال ولادة عالم جديد، لن يكون مجرد قطع مع «الأحادية القطبية» وباتجاه «التعددية القطبية»، بل وسيكون قطعاً مع مرحلة تاريخية امتدت قرابة أربعة قرون من سيطرة الغرب، ومن سيطرة الرأسمالية على الكوكب بأسره.

وإذا كانت علامة بدء مخاض الانتقال بين عالمين، كما أشار غرامشي، هي تكاثر الوحوش الضارية، فإن محاصرة تلك الوحوش وإضعافها وإنزال الخسائر المتلاحقة بها وقتلها، هي علامة اقتراب نهاية المخاض؛ وهذا بالضبط ما نراه الآن مكثفاً في فلسطين المحتلة، وعلى جبهات المقاومة والإسناد المختلفة، التي تنزل الخسارة بعد الخسارة في صفوف أكثر «الوحوش الضارية» ضراوة وفتكا، ووحوش الصهيونية العالمية التي تمثل نازية هذا العصر، وفاشييتها الجديدة، بوصفها حكم أكثر فئات رأس المال المالي الإجرامي رجعية.

إن القوى المقاومة في منطقتنا، وعلى رأسها قوى المقاومة الفلسطينية، وبغض النظر عن أي رداء أيديولوجي، ولأنها تقف على متراس المواجهة الأولى مع الإمبريالية والصهيونية العالمية، فإننا تمارس بذلك قسماً هاماً من الدور الوظيفي للياسر في منطقتنا، ما يقتضي

شارك في اللقاء أكثر من 20 حزباً وقوة يسارية من 10 بلدان عربية، هي: فلسطين ولبنان وسورية ومصر والأردن والعراق والمغرب واليمن والبحرين والكويت. وشارك في اللقاء، وفد من حزب الإرادة الشعبية مكون من الرفيقتين علاء عرفات ومهند دليقان، أميني الحزب.

تمحور العمل في اليومين الأولين من اللقاء على نقاش ورقة سياسية مقدمة من اللجنة التنسيقية للقاء، وتحمل شعار اللقاء نفسه، وتركز على الآليات الملموسة المطلوبة للارتقاء بعمل قوى اليسار العربي إلى مستوى المواجهة الجارية مع الإمبريالية الأمريكية، والكيبان الصهيوني التابع لها، وكذلك المواجهة مع أنظمة التطبيع وسياساتها الداخلية التي تصب في طاحونة الفوضى الهيمنة الشاملة الأمريكية.

اختتم اللقاء يوم الأحد 2024/9/15 بالتزامن مع احتفال جماهيري بالذكرى 42 لانطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي شكلها الحزب الشيوعي اللبناني. ويجري الاحتفال في العاصمة اللبنانية بيروت قرب صيدلية بسترس، حيث جرت أول عملية مقاومة مسلحة ضد الاحتلال الصهيوني لبيروت بعد الاجتياح «الإسرائيلي» عام 1982، والتي كانت الانطلاقة الفعلية لجمول.

كلمة الإرادة الشعبية في الافتتاح

خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ألقى الرفيق مهند دليقان كلمة حزب الإرادة الشعبية، وفيما يلي نصها:

من قوى اليسار دعمها وإسنادها والترفع عن أي حالة تنافس حزبي أيديولوجي؛ فالقانون الحاكم للتغيرات الكبرى في التاريخ، والتي تأتي محمولة على نشاط جماهيري واسع، هو أن الناس تقدم البرامج الملموسة على الأيديولوجيات النظرية.

فهم حجم الانتقال الجاري على المستوى العالمي، وفي منطقتنا ضمناً، هو أساس لا يمكن دونه صياغة المهام الملموسة؛ والشاهد هو أنه قبل سنوات قليلة، حين جرت اتفاقات التطبيع الذليلة مع المحتل، رأى البعض أن القضية الفلسطينية هي أمام «خطر التصفية»، بل وما يزال البعض يكرر مثل هذا الكلام... وهذا الأمر يعكس برنامجياً في الانكفاء والدفاع، في حين أن المطلوب هو التقدم والهجوم...

إن إطالة أمد العدوان الإجرامي الأمريكي- الصهيوني على الشعب الفلسطيني، لا يستهدف «تصفية القضية الفلسطينية»، ليس لأن العدو لا يتمكن ذلك، بل لأنه يعرف أنه هدف مستحيل التحقيق، وأن سقف أهدافه في هذا الإطار هو منع تصفية الكيان الصهيوني... فعلياً، فإن إطالة العدوان تستهدف رفع درجة حرارة المنطقة بأسرها، ليس باتجاه حروب مباشرة واسعة، بل بالضبط باتجاه الفوضى الشاملة الهدامة عبر التفجير الداخلي لدول المنطقة، وذلك في محاولة دفاع يائسة عن الهيمنة الأمريكية المتداعية على مجمل المنطقة، والتي تتقهقر وتترجع مع كل يوم إضافي في هذه المعركة. إن العصر الذي نعيشه، ورغم الألام الكبرى، هو عصر الانتصارات، ونبغي علينا أن نفكر بعقلية الانتصار، وأن نصنع مهامنا على هذا الأساس.

الرفيقات والرفاق

في بلدنا سورية، ما تزال المأساة مستمرة في التعمق، ولكن بالتوازي مع تعمقها، فإن الوزن الغربي في سورية، ومعها وزن المتشدد في كل من النظام والمعارضة، يواصل تراجعاً. وما نشهده من سعي ثلاثي أستانا وبدعم من الصين، ومن بعض الدول العربية الأساسية، لإحداث تسوية سورية تركية تضمن خروج القوات التركية من سورية وتجاوز الحصار والعقوبات الغربية، بالتوازي مع البدء بالحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254، هو مؤشر هام على السير بالاتجاه الصحيح؛ باتجاه معاكس تماماً للإرادة الغربية والأمريكية الصهيونية بالدرجة الأولى، التي تريد استمرار تقسيم الأمر الواقع، وصولاً إلى تكريسه وشرعنته.

إن درب الألام الطويل الذي قطع السوريون قسمه الأعظم، قد اقترب من نهايته، والتي لن تتحول إلى حقيقة واقعة إلى بنضال عنيد مستمر يتأسس على تجاوز أبناء الـ 90% من السوريين، المفكرين والمضطهدين، كل الانقسامات الثانوية التي تم توزيعهم على الخنادق على أساسها، وهذا التجاوز يتحقق بشكل فعلي وأمام أعيننا.

الرفيقات والرفاق

مرة أخرى، فإن عصرنا الذي نعيشه، هو عصر الانتصارات، وأجمل الانتصارات هي تلك التي لم تأت بعد. وعلينا أن نعد العدة لصناعتها ولاستقبالها، أولاً وقبل كل شيء بإدراك أنها حقيقة واقعة، وبأنها سمة هذا العصر، لأنه ينتصر في نهاية المطاف من ينتصر معرفياً...

إن عصرنا الذي نعيشه هو عصر الانتصارات هي تلك التي لم تأت بعد وعلينا أن نعد العدة لصناعتها ولاستقبالها

ورقة إعلان بيروت السياسية الصادرة عن اللقاء اليساري العربي العاشر



الخطوات الإجرائية في تعزيز العمل اليساري في مجال المقاومة وسائر مجالات العمل النضالي الوطني والاجتماعي [...] 4- تفعيل دور اليسار العربي الإعلامي، بكل أنواعه [...] والمساهمة في كسر الاحتكار لوسائل الإعلام بمختلف أنواعها، والمملوكة من أصحاب السلطة والمال.

الرفاق الاعزاء، [...] القضية الفلسطينية، هي قضيتنا العربية المركزية، والمقاومة الوطنية هي جزء من ثقافتنا ومشروعنا التحرري منذ نشأة أحزابنا الشيوعية واليسارية، وهي استكمال لعنوان الوثيقة الأولى لتشكل اللقاء اليساري العربي. ومهمتنا أولاً وأخيراً تقوم على استنهاض حركة تحرر وطني عربية بقيادة ثورية، لتحقيق آمال وطموحات شعوبنا العربية المناضلة من أجل تحررها الوطني والاجتماعي على طريق الاشتراكية.

إن أفضل زمان ومكان لتعزيز وتفعيل دورنا اليساري العربي، هو في ترجمة فكرنا ومشروعنا ومواقفنا النظرية في الميدان، وفي هذه الظروف الراهنة العصيبة. فإلى المزيد من العمل والنضال والمقاومة.

اللقاء اليساري العربي
2024/9/15

ثانياً: الإسراع في تنفيذ مندرجات «إعلان بكين»، وترجمة كافة مبادئ هذا الإعلان المهم، باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية المقاومة، وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أسس ديمقراطية، ومشاركة الجميع فيها لقيادة المعركة السياسية والجماعية في مواجهة المحتل الصهيوني [...] وصولاً إلى تحقيق كامل الحقوق الوطنية المشروعة للقضية وللشعب بثوابتها [...].

ثالثاً: استنهاض دور اليسار في مقاومة العدوان والاحتلال الأجنبي ومواجهة نظم التبعية والقمع والاستبداد السياسي والاجتماعي [...] والغاء كل أشكال التطبيع والعلاقات مع العدو الصهيوني، وإنهاء الوجود العسكري الإمبريالي في المنطقة العربية [...] ورفض كل أشكال التقسيم والتفتيت والتجزئة في البلدان العربية.

حول آلية العمل

- 1- النقاش والعمل حول المواضيع المطروحة أعلاه مع القوى اليسارية العربية [...].
- 2- حشد الدعم لقوى اليسار العربي في هذه المعركة من أحزاب ودول في العالم ذات توجهات تقدمية [...].
- 3- خارطة طريق واضحة، تتضمن

عقد اللقاء اليساري العربي اجتماعه الدوري العاشر في بيروت بين 13 - 15 أيلول / سبتمبر 2024، تحت شعار «لتعزيز دور اليسار العربي في مواجهة العدوان الإمبريالي-الصهيوني المستمر على فلسطين ولبنان والمنطقة»، بالتزامن مع الذكرى الـ 42 لانطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية. وذلك بحضور 20 وفداً يسارياً من 10 بلدان عربية. وبعد اختتام أعماله أقرت الأحزاب اليسارية العربية المشاركة بالإجماع ورقة سياسية، وفيما يلي أبرز ما ورد فيها.

مقدمة

أزمة الرأسمالية العالمية اليوم أخذت في التعمق أكثر فأكثر، بحيث إن الإمبريالية الأمريكية فقدت إمكانية التحكم بتناقضات نظامها الرأسمالي الأحادي القطبية [...] فاجتاحت كعادتها إلى تصدير أزماتها عبر التوسع الخارجي [...] متوسلة كل أشكال الحروب العدوانية، وخلق الصراعات الداخلية، وفرض الحصار والعقوبات السياسية والاقتصادية والمالية... فضلاً عن توليد ودعم قوى ومجموعات فاشية وإرهابية وعنصرية [...] وصولاً إلى الشراكة التامة في العدوان الصهيوني الوحشي منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي على قطاع غزة. وتغطيته لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي [...].

وصل الكيان الصهيوني بحكومته الفاشية بعد أكثر من 11 شهراً على بدء العدوان الوحشي على غزة إلى المأزق العسكري والأمني والسياسي والاجتماعي نتيجة الفشل الحقيقي في تحقيق أهدافه. فعلمية المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر الماضي ونتائجها المحققة ميدانياً من جهة، والصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني وتضحياته، وتنامي دور مقاومته النوعية من جهة ثانية، بالإضافة إلى مؤازرة جبهات الإسناد العربية وأهميتها، ودور الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية في تحريك الرأي العام الجماهيري العربي والعالمي مع قوى التحرر. في المقابل، عزلة «إسرائيل» الدولية على المستويات كافة، وتصنيفها «دولة» إرهابية

في الموقف السياسي العام

الحاجة إلى مشروع سياسي يساري عربي يخرج حركة التحرر الوطني العربية من أزمتها [...] يهدف إلى: أولاً: توحيد الرؤية والوجهة حول حل القضية الفلسطينية [...] فتطور المشروع الصهيوني الاستيطاني وسياسات الفصل العنصري في فلسطين التاريخية كلها، قد أسقط عملياً كافة الحلول الوهمية والملتبسة التي ترعاها الإمبريالية الأمريكية والأطلسية بالتواطؤ مع الرجعية العربية.

مما دعت إليه
الورقة توحيد الرؤية
حول حل القضية
الفلسطينية
والإسراع بتنفيذ
مندرجات «إعلان
بكين» ورفض
التطبيع ومخططات
التفتيت الإمبريالية-
الصهيونية

الحزب الشيوعي اللبناني - التنظيم الشعبي الناصري - الحزب الشيوعي السوري الموحد - حزب الإرادة الشعبية في سورية - الحزب الشيوعي المصري - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - حزب الشعب الفلسطيني - الحزب الاشتراكي المصري - الحزب الشيوعي العراقي - الحركة التقدمية الكويتية - الحزب الاشتراكي اليمني - المنبر التقدمي في البحرين - الحزب الاشتراكي الموحد في المغرب - فيدرالية اليسار الديمقراطي في المغرب - حزب النهج الديمقراطي العمالي في المغرب - حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني - الحزب الشيوعي الأردني.

المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة



لم تتفق الدراسات التي تناولت موضوع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تعريف علمي موحد لها، أو للتمييز بينها، فهناك اختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية في تصنيف المشروعات وفق بعض المعايير، وذلك نظراً لاختلاف خصوصية القطاعات التي تنشط بها هذه المشروعات «الزراعة- الصناعة- الخدمات... إلخ» إضافة إلى اختلاف طبيعة الاقتصاد الذي تنشط به هذه المشروعات من بلد لآخر. فالمشاريع الصغيرة في الدول المتقدمة تعتبر مشاريع كبيرة في الدول النامية في بعض الأحيان!

معيّن بدر

الخارجية، وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة، إلى أن 95% من الأعمال الموجودة ضمن سورية تصنف على أنها مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، إضافة إلى استيعاب هذه المشروعات ما يزيد عن 90% من القوى العاملة، وأيضاً مساهمتها بما يقارب 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على دراسة أعدتها هيئة تنمية المشروعات الصغيرة عام 2021، فإن زيادة عدد المشروعات متناهية الصغر بمقدار 1000 مشروع يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بدرجة 1%، ومع كل زيادة في تكوين رأس مال المشاريع متناهية الصغر بمقدار مليون دولار يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 0,1% تقريباً.

لكن هذا في التقارير الرسمية فقط، فماذا يقول الواقع؟!

أكثر من 99% من المنشآت في سورية صغيرة ومتناهية الصغراً

في تقرير أعده المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة لتعداد المنشآت وتصنيفها ضمن عامي 2019 - 2020، وذلك في المحافظات الآتية: «دمشق- ريف دمشق- اللاذقية- طرطوس- السويداء»، تم تصنيف المنشآت العاملة بالاعتماد على معيار عدد العاملين فقط!

ويوضح الجدول الآتي توزيع المنشآت حسب عددها وفق معيار عدد العاملين، وقد بينا نسبة كل منها من مجموعها العام:

التصنيف	عدد المنشآت العاملة	النسبة المئوية
متناهي الصغر «1-5 عمال»	224.258	96,70%
صغير «6-20 عاملاً»	6.358	2,74%
متوسط «21-100 عامل»	652	0,28%
كبير «101+ عامل»	102	0,04%
غير مبين	534	0,23%
المجموع	231.904	100%

كالمدرجات، أو الاعتماد على العائلة والأصدقاء... إلخ.

وتشير دراسة هيئة تنمية المشروعات الصغيرة إلى أن 88% من المشروعات الصغيرة لم تقدم أو تسعى للحصول على التمويل من الأجهزة المصرفية المتخصصة، وأيضاً تشير إلى أن نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة في سورية من إجمالي التسهيلات تبلغ ما يقارب 4%، في حين أنها تبلغ ما يقارب 9% وسطياً بالدول العربية، و18% وسطياً بالدول متوسطة الدخل.

إضافة إلى ذلك تشير دراسة أخرى أجرتها مؤسسة التمويل الدولية في عام 2008 تحت عنوان: «سورية تقييم سوق التمويل متناهي الصغر» أن 15% من المشروعات فقط والتي استخدمت الخدمات البنكية حصلت بنجاح على

ومن المعايير المستخدمة «عدد العاملين- قيمة المبيعات السنوية- مستوى التكنولوجيا- حجم رأس المال- حجم الطاقة المستخدمة- حجم الأجور المدفوعة- الميزانية السنوية- الحصة السوقية... إلخ».

وبالعموم يعتبر المشروع صغيراً أو متناهي الصغر بالمقارنة مع غيره من المشاريع الموجودة ضمن القطاع الذي ينشط به، وما يميز هذه المشروعات ويجعلها عادة تعتمد في التمويل على المصادر الذاتية «المدخرات- العائلة- الأصدقاء» وتدار من المالك مباشرة، كما أن هذه المشروعات تعمل في نطاق جغرافي محدد، وتنشط في الأسواق المحلية في الغالب. لكن مقابل عدم الاتفاق على تعريف موحد، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أهميتها.

فيحسب تقرير الأمم المتحدة الصادر في حزيران 2024 في يوم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: «تشكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 90% من إجمالي المشروعات، وتستوعب 60% إلى 70% من العمالة، وتساهم بـ 50% من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي».

التقارير المحلية!

لا يختلف الأمر في سورية عما هو في جميع أنحاء العالم من حيث الأهمية، حيث تشير بعض التقارير الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة

بحسب التقارير المحلية والدولية أعلاه! فالمصارف الممولة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المشروعات بنوعية القروض وطرق التمويل التي تطرحها، ولا معدلات الفائدة التي تفرضها!

فالقروض الممنوحة في أغلب الأحيان موجهة لتمويل رأس المال العامل «المواد الأولية، وغيرها من تكاليف التشغيل» ولدورة تشغيلية واحدة، وليس لتمويل رأس المال الثابت «الأصول والمعدات... إلخ» ما يعني أن المشاريع التي تستفيد من القروض هي المشاريع القائمة بالفعل، ولمدة زمنية تختلف من مصرف لآخر، وتختلف حسب حجم القرض!

وبالنسبة فإن المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر قيد التأسيس لا تستطيع الجوء إلى خيار التمويل من المصارف المعتمدة!

إضافة إلى ذلك فإن حجم القروض الذي تحدده المصارف ضئيل ومحدود، ولا يكفي لتأسيس ولا لتغطية مستلزمات المشاريع متناهية الصغر، ناهيك عن تكلفة القروض المرتفعة والتي تصل إلى 20% من القرض على شكل أسعار فائدة ببعض المصارف!

وتعزى المصارف ارتفاع معدلات الفائدة بهذا الشكل إلى ارتباط تمويل هذه المشاريع بدرجات كبيرة من المخاطرة، وهذا ما يدفع المصارف إلى تعقيد منح هذه القروض بضمانات عقارية وشروط تعجيزية أخرى! الجدول الآتي فيه أمثلة عن القروض التي تمنحها بعض المصارف المتخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة:

قرض من مؤسسة تمويل رسمية! مما ورد أعلاه يتبين بوضوح أن التمويل عبر المصارف للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر يواجه الكثير من الصعوبات التي تصبح معضلة بالنسبة للراغبين بإنشاء مشاريعهم الخاصة!

مقابل ذلك تجدر الإشارة إلى أن مصادر التمويل الذاتية لم تعد متاحة هي الأخرى، وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، وخاصة بعد انفجار الأزمة في عام 2011، ونتيجة لجملة السياسات المتبعة، والاستمرار بها خلال السنوات اللاحقة وحتى الآن، ووصول معدلات التضخم إلى مستويات مفرطة بالارتفاع، حيث تجاوز معدل التضخم التراكمي بين العامين 2011 و 2022 حاجز 6000%، وما نتج عن ذلك من انعدام القدرة الشرائية لعموم السوريين، وبالتالي تفتتت قدرتهم على تأمين احتياجاتهم المعيشية ما اضطر الكثير منهم للتضحية بالمدخرات- إن وجدت- في سبيل تأمين المعيشة اليومية، وبالتالي انحسار أهم مصدر من مصادر تمويل هذه المشروعات، وهو الاعتماد على المقدرات الذاتية!

مصارف منفصلة عن الواقع والقروض توريطة!

أصبحت مشكلة التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر تأثيراً وذلك لندرة وانعدام مصادر التمويل الذاتية بشكل رئيس، وعلى اعتبار التمويل عبر المصارف المتخصصة هو البديل لتوفير الاحتياجات المالية لهذه المشروعات بات أيضاً غير متاح أو محدود

المعدل الفائدة	المدة الزمنية للتسديد / شهر	قيمة القرض / مليون ل. س	المصرف
20%	من 6 وحتى 96	من 1 حتى 30	الوطنية للتمويل الأصغر
20%	من 6 وحتى 48	من 1 حتى 15	بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر
13,5%	من 5 إلى 10 سنوات	الحد الأعلى 50	التوفير

بين الحاجة الوطنية وغياب دور الدولة!



على سوء إدارة النشاط الاقتصادي، وعدم توظيف الموارد المتاحة بالشكل الذي يتناسب مع الأولويات الوطنية! فتراجع الأنشطة الزراعية والصناعية يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وخاصة المواد الأولية وحوامل الطاقة، إضافة إلى تراجع دور الدولة في توفير مستلزمات الإنتاج بالتوازي مع سياسات إنهاء الدعم، وبالضد من المصالح الوطنية!

البيانات أعلاه توضح الخلل البنيوي والهيكلية في النشاط الاقتصادي ضمن البلاد! حيث تشكل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والأنشطة الخدمية ما يقارب 84,24% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية، في حين قطاعات الإنتاج الحقيقي، وتحديداً الزراعة والصناعة، تشكل ما لا يزيد عن 12,5% فقط! فعلى الرغم من أن التقرير لم يشمل المحافظات جميعها إلا أن هذه النتائج تدل بشكل واضح



في بداية كل عام خلال فترة سداد القرض المضمون، ما يعني أن تكلفة القرض يمكن أن تتجاوز 24% كفاءة، ناهيك عن التعقيدات والصعوبات التي يتم حلقتها بالعمولات المضافة عبر قنوات الفساد لتسريع الحصول على القرض في بعض الأحيان! ومن المفروغ منه أن المصارف لا يعينها من الأمر إلا نسبة الفائدة بالنتيجة، سواء نجح المشروع وأقلع أم لا! فمع معدلات الفائدة المرتفعة يصبح المشروع، أي مشروع، معرضاً لمزيد من المخاطر، فلا يوجد مشروع متناهي الصغر أو صغير يمكن أن تغطي أرباحه هذه النسبة المرتفعة من الفائدة، ما يعني وقوع المقترض بالعجز الحكمي، ليخسر بالتالي عمله ورأسماله، بل ربما الضمانات التي قدمها أيضاً، وليتبين بالنتيجة أن القرض عبارة عن «توريط» ليس إلا!

الخلل البنيوي والهيكلية في النشاط الاقتصادي!

الجدول الآتي يبين توزيع النشاط الاقتصادي للمنشآت العاملة من خلال البيانات العددية التي أعدها المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة، وقد حسبنا نسبة كل نشاط منها:

من الواضح أن مبالغ الإقراض تعتبر متواضعة، وهي موجهة للمشاريع القائمة بالفعل، وبالتالي من أجل تمويل رأس المال العامل لفترة أو دورة تشغيلية واحدة كما أسلفنا، إضافة إلى شرط ألا تقل فترة نشاطها عن ثلاثة أشهر بالنسبة لقروض مشاريع متناهية الصغر، ولا تقل عن سنتين بالنسبة لقروض المشاريع الصغيرة! أما في حال المشاريع التأسيسية، والتي هي بحاجة إلى تمويل الأصول الثابتة بمراحلها الأولى «تجهيزات- معدات... إلخ» فإن مصرف الوطنية للتمويل الأصغر على سبيل المثال يشترط على المقترض أن يساهم بـ 35% من قيمة المشروع، بحيث يمنح القرض لتمويل 65% الباقية، ولكن سقف المبلغ الممنوح بهذه الحالة هو 10 ملايين ل. س فقط، ما يعني أن قيمة المشروع الكلية يجب ألا تتجاوز 15,3 مليون ل. س، وهذا المبلغ لا يكفي لتأسيس مشروع متناهي الصغر في ظل الأوضاع الراهنة! أما مصرف التوفير فيتقاضى عمولة ارتباط نسبته 0,5% من قيمة القرض وتقتطع مباشرة عند صرف القرض، ويفرض ضماناً عقارية تعادل 150% من قيمة القرض، أو كفالة من مؤسسة ضمان القروض، التي تفرض بدورها عمولة الضمان 2% من قيمة القرض بتاريخ إصداره، و2% من رصيد أصل القرض المضمون

لا يوجد مشروع متناهي الصغر أو صغير يمكن أن تغطي أرباحه النسبة المرتفعة من الفائدة ما يعني وقوع المقترض بالعجز الحكمي

بين الحاجة الوطنية وغياب دور الدولة!

كل ما سبق يؤكد أن الأمر لا يتوقف على تبني سياسات دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بالادعاءات فقط، وإنما تجب إدارتها على مستوى الدولة مركزياً، وبالشكل الذي يؤدي إلى استثمار الموارد المتاحة وتوجيهها للاحتياجات الوطنية الملحة، وخاصة في ظل الأزمة المستعصية التي تركزها السياسات المطبقة ولا تحلها!

فواقع الحال يقول إنه على الرغم من كل الادعاءات الرسمية بتبني المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودعمها، وبالرغم من إحداث الهيئات المعنية بإدارة شؤون هذه المشروعات، والبنوك المتخصصة بتمويلها، إلا أن كل ذلك ذو طابع شكلي وخبلي من حيث النتائج الملموسة على أرض الواقع!

فما زالت هذه المشروعات، كما غيرها من المشاريع الأخرى، تعاني ما تعانيه نتيجة الأزمة الاقتصادية وتبعاتها من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وندرة حوامل الطاقة، وانعدام القدرة الشرائية لعموم السوريين، وبالتالي تواجه مشاكل تسويقية في تصريف منتجاتها، إضافة إلى ذلك غياب دور الدولة في تخصيص الموارد المتاحة والاستثمار بهذه المشروعات بما ينسجم والمصلحة الوطنية، وبالشكل الذي يدعم الإنتاج الحقيقي بشقيه الصناعي والزراعي بشكل خاص!

فهل بعد كل ذلك يمكن التعويل على الحديث الرسمي عن دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر؟!

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	النسبة المئوية
الزراعة والأخشاب والصيد	2.757	1,15%
الصناعة والطاقة	27.367	11,34%
البناء والتشييد	2.024	0,85%
تجارة الجملة والتجزئة	145.013	60,54%
النقل	2.456	1,03%
الخدمية	57.764	23,7%
غير مبين	3.132	1,13%
الإجمالي	240.513	100%

لأجل دمشق نتحاور عنوان مغرٍ فقد بريقه مع أولى جلساته!

تحت عنوان «لأجل دمشق نتحاور» دعت محافظة دمشق الأهالي في أحياء دمشق لجلسات حوارية تشاركية تهدف للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم حول المشاريع والخدمات اللازمة لتنمية أحيائهم وتطويرها. وتكون فرصة قيمة للمساهمة الفعالة في رسم المستقبل.



وللمشاركة وضعت المحافظة رابطاً لتعبئة استمارة تتضمن مجموعة من البيانات الخاصة بالراغبين للمشاركة في الحوار المزمع، والتي يتم على أساسها تحديد المحاورين المستهدفين للتواصل معهم لاحقاً من قبل المحافظة لتحديد مكان وزمان لجلسات الحوار!

الدعوة إلى الحوار التشاركي من قبل المحافظة هي للنقاش بمحور واحد هو التعرف على آراء ومقترحات المحاورين حول المشاريع والخدمات اللازمة لتنمية أحيائهم وتطويرها. أما الغاية منه فهي اعتبار آراء ومقترحات المحاورين «مفتاحاً لتحقيق تنمية مستدامة تلبى احتياجات جميع أفراد مجتمعنا وأجيالنا القادمة»، وصولاً إلى رؤى تنموية صحيحة خدمة للمصلحة العامة، بحسب ما ورد في الدعوة.

البيدييات والتساؤلات المشروعة!

الحوار كمفهوم عام هو أداة تواصل ونظام قائم على حسن الاستماع والاحترام المتبادل بين أطرافه، ويساعد على حل الخلافات عبر الانفتاح والشفافية، وصولاً إلى تفاهات مشتركة يبني عليها علاقات إيجابية مستدامة، تستفيد منها جميع أطرافه من خلال تعاونها المشترك.

ومن جملة ما يتطلبه الحوار وتفرضه غايته وأهدافه، بالإضافة إلى الاعتراف بالمشكلات والخلافات كخطوة أولى لا بد منها، هو القدرة على التنازل المتبادل بين أطرافه للوصول إلى حلول توافقية لبعض الخلافات.

فكيف ينطبق هذا المفهوم العام على الحوار الذي دعت إليه المحافظة مع الأهالي؟!

فحوار المواطنين مع الجهات الرسمية يجب ألا يغيب عنه حدود المسؤوليات والواجبات اقتراناً بالحقوق، فهذه العناوين من المفترض أنها خارج الحوار التفاوضي، فهي مبنية دستورياً وقانوناً، وبالتالي خارج اعتبارات التنازلات المتبادلة دون أدنى شك!

فهل الغاية من الحوار الذي دعت إليه المحافظة إعادة التعريف بواجباتها وحدود مسؤولياتها، علماً أنها معلومة ومقوتنة؟

أم مساومة الأهالي على بعض حقوقهم المصونة لفرض التنازل عن جزء إضافي منها، وخاصة على المستوى الخدمي بعناوينه

الكثيرة؟

أم هو لتبرير التقصير، عبر عرض ذرائع الإمكانيات المحدودة من باب «الشفافية»، وبالتالي تكريس التهرب من المسؤوليات وضياع الحقوق؟!

أم لغرض سياسات واليات عمل ومشاريع قادمة، بالاستناد الذرائعي لنتائج الحوار وباسم الأهالي؟!

أم إن الأمر لا يعدو كونه نشاطاً تسويقياً وترويجياً للمحافظة، كي تظهر بدور المهتم بقضايا وهموم الناس؟!

أما السؤال الأهم فهو ماذا عن ممثلي الأحياء المنتخبين ودورهم بهذا الشأن، هل هم مغيبون عن أدوارهم ومهامهم المقترضة في المجالس المحلية والمكتب التنفيذي للمحافظة، أم إنهم مفصولون عن مشاكل وهموم مجتمعاتهم؟!

الجلسة الحوارية الأولى!

جرت الجلسة الحوارية الأولى بتاريخ 2024/9/13 في نادي المحافظة الرياضي، وكانت مخصصة لأحياء الميدان والقنوات والشاغور وكفرسوسة، «بهدف التعرف على رؤاهم حول المشروعات والخدمات اللازمة لتنمية أحيائهم وتطويرها»، بحسب صفحة المحافظة.

طبعاً لا أحد يعلم كيفية اختيار من حضر الجلسة باسم الأهالي، فالتسجيل عبر الرابط الذي أتاحتها المحافظة لهذه الغاية لا يوفر هذه المعلومة، وبالتالي فإن الآلية الانتقائية باختيار الحضور كانت مغيبة عملياً، وهي أولى

الإدانات المسجلة باسم «الشفافية» المفترضة والغائبة عملياً!

وبحسب ما ورد على صفحة المحافظة الرسمية «تناول الحوار عدداً من الموضوعات الخدمية والتنموية المدرجة ضمن خطة المحافظة لتنفيذها، أهمها مشروع نفق المجتهد - باب مصلى وتحديث البنية التحتية من مياه واتصالات وكهرباء وصرف صحي في المنطقة وإعادة تأهيل جسر السيد الرئيس والتعرف على آرائهم حول هذه المشروعات ومقترحاتهم للمساهمة الفاعلة في تنفيذ المشروعات ذات الأولوية لمنطقتهم وللمحافظة».

لكن من الناحية العملية أكدت الجلسة الأولى أن الغاية من عنوان الحوار هي عرض مشاريع وخطط المحافظة، وقد أخذ مشروع نفق المجتهد - باب مصلى الحيز الأكبر منها ترويجاً وتسويقاً، بالإضافة إلى مشروع إعادة تأهيل جسر السيد الرئيس، فيما كانت القضايا الخدمية بدرجة أقل من الأهمية!

وكذلك لم تبين المحافظة، على صفحتها أو موقعها، ما تم التوصل إليه من نتائج على ضوء الحوار مع الأهالي بجلسته الأولى حسب ما هو مفترض ومتوقع على ضوء الحملة الترويجية للحوار باسم دمشق ولأجلها!

فلا قرارات ولا توصيات باسم المحاورين، مع العلم أن الجلسة الحوارية كانت بحضور المحافظ، بما يحظى به قانوناً من صلاحيات واسعة تخولها لاتخاذ القرارات، بل جل ما هناك أنها شاركت رابط تقرير تغطية الفضائية السورية للجلسة!

وقد أتى التقرير المعد من الفضائية السورية لتغطية جلسة الحوار ليؤكد ذلك، فجميع من

التقت بهم الفضائية من المتحدثين تمحور حديثهم عن مشروع النفق وأهميته فقط لا غير، وغابت كل العناوين الأخرى، باختلاف درجات أهميتها!

طبعاً لن نقل من أهمية مشروع نفق المجتهد المزمع إنجازه من قبل المحافظة مع بداية العام القادم، لكن هذا المشروع موضوع في خطة المحافظة وموافق عليه من مكتبها التنفيذي سلفاً، وسبق أن تم الإعلان عنه منذ عدة أشهر، وبالتالي فإن وضعه كمحور للحوار فيه مع الأهالي لن يقدم ولن يؤخر، باستثناء إضفاء

مشروعية عليه باسمهم وتحت عنوان الحوار! واستناداً إلى الجلسة الحوارية الأولى، ومحورها الوحيد الذي سطر الضوء عليه وهو مشروع نفق المجتهد، مع الترويج والتسويق لأهميته، والمبلغ الكبير الذي يجب تأمينه لإنجازه، يمكن معرفة حال ومآل الجلسات الحوارية القادمة مع بقية ممثلي الأحياء من المحاورين المنتخبين من قبل المحافظة، ووفق المشاريع المقررة من قبلها سلفاً، والمسقوفة عملياً بالاعتمادات المخصصة لها، مع غياب الكثير من العناوين التي تمس حياة المواطنين اليومية عملياً!

فالعنوان الجميل والمغري «لأجل دمشق نتحاور» فقد بريقه مع أولى جلساته، التي كانت خاوية من أي قرارات أو توجيهات أو توصيات تشجيعية لمواصلة الحوار مع الأهالي في بقية أحياء العاصمة والتي تصب افتراضاً بخانة الغاية المعلنة منه، وهي تحقيق تنمية مستدامة تلبى احتياجات جميع أفراد المجتمع والأجيال القادمة، وصولاً إلى رؤى تنموية صحيحة خدمة للمصلحة العامة!

موسم الحرائق وتعويض التأخر!

لم تسجل الكثير من الحرائق خلال الأشهر الماضية، بالرغم من توفر عوامل الجفاف وارتفاع الحرارة وسرعات الرياح خلالها، وهي العوامل المساعدة عادة على نشوب الحرائق وانتشارها!

لكن الفرحة لم تكتمل، حيث بدأ تسجيل الحرائق خلال الأيام القليلة الماضية، وفي العديد من المناطق، وبمساحات مختلفة من الأراضي الزراعية والأحراج والغابات التي أتت عليها النيران لتحويلها بياباً!

فهل سيعود مسلسل الحرائق مجدداً، وإن تأخر عن مواعده كما جرت العادة سنوياً، ليعوض هذا التأخر؟!

مسلسل حرائق جديد!

بتاريخ 2024/9/12 تم الإعلان عن إخماد حريق زراعي نشب في قرية المحفورة على مساحة 50 دونماً، نجم عنه حرق 5 دونمات من أشجار الزيتون والتين والكرمة، و45 دونم أعشاب يابسة، قامت به فرق الإطفاء في مديرية زراعة حمص، بالتعاون مع المجتمع المحلي، وفرقة إطفاء موقع صهر القصير، مع صهريجين من الموقع وصهريج من الدفاع المدني.

وبتاريخ 2024/9/13 أخدمت فرق الإطفاء في مديرية زراعة طرطوس حريقاً زراعياً حراجياً في قرية عين بالوج التابعة لناحية دوير رسلان في محافظة طرطوس، تسبب باحترق 15 دونماً زراعياً من زيتون وجوز وأراضي سليخ، و6 دونمات حراجية من الأشوك وعدد من شجيرات الصنوبر. وشارك في الإخماد 6 إطفائيات وفرق إطفاء بهرمين وبوردة ودريكيش التابعة لمديرية الزراعة بالتعاون مع فرقة إطفاء مصيف التابعة لمديرية الزراعة بحماة.

وبتاريخ 2024/9/13 أخدمت فرق الإطفاء في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب حريقاً حراجياً نشب في موقع المصلى غرب قرية نبع الطيب، حيث شارك في الإطفاء 10 إطفائيات تابعة للهيئة وفرق إطفاء نهر البارد وعين الكروم وعناب وشطحة.

وبتاريخ 2024/9/14 أخدمت فرق الإطفاء في مديرية زراعة اللاذقية حريقاً زراعياً نشب بأراضي مزروعة بالزيتون مساحتها 25 دونماً في قرية دير حنا ضمن منطقة القرداحة، بمشاركة 6 إطفائيات وجرار و3 فرق إطفاء إضافة إلى إطفائيات من الدفاع المدني وفرق الإطفاء ودخل الحريق بمرحلة التبريد.

تبدو الحرائق أعلاه محدودة ومتفرقة، لكنها أتت على مساحات تجاوزت المئة دونم من الأراضي الزراعية والحراجية!

حريق واسع لم تنبئ مساحته بعد!

الحريق الأكبر حتى تاريخه كان بتاريخ 2024/9/14، حيث صرح مدير زراعة اللاذقية المهندس باسم دوبا بما يلي: لا تزال كوادر الحراج في مديرية الزراعة وبمؤازرة فوج

إطفاء اللاذقية والدفاع المدني في اللاذقية، تعمل على إخماد الحريق الحراجي الذي نشب مساء اليوم في بيت زريقة- الشقراء بمنطقة ربيعة، حيث تتم عمليات الإخماد بمشاركة 17 إطفائية و10 فرق إطفاء وجراري إطفاء وتركسين دولاب و4 بلدوزرات تابعة لمديرية زراعة اللاذقية، وبمؤازرة 3 إطفائيات من فوج اللاذقية وإطفائيتين من الدفاع المدني.

وبحسب صفحة الإعلام الزراعي بتاريخ 2024/9/14 أن 10 فرق إطفاء راجلة من دائرة الحراج في مديرية الزراعة باللاذقية، تعمل على إخماد الحريق الممتد ضمن واد بين قريتي الشقراء وبيت زريقة، يصعب وصول أليات الإطفاء إليه فيما تعمل بلدوزرات تتبع لمديرية الزراعة على فتح خطوط نار جديدة تسهم بمنع امتداد النيران، إضافة إلى تسهيل دخول أليات الإطفاء للتدخل في الوادي.

وبتاريخ 2024/9/15 أعلن مدير زراعة اللاذقية ما يلي: بعد وصول الأليات الهندسية إلى موقع الحريق الذي اندلع مساء أمس في شمال اللاذقية بين قريتي الشقراء وبيت زريقة بدأت بشق الطرق وخطوط النار وتمكننا من إدخال بعض الإطفائيات إلى موقع الحريق حيث تم عزل القطاع الأخطر من جهة الشقراء لأكثر من مساحة كيلو متر، لافتاً إلى أن نسبة السيطرة عالية، وبقي بعض البؤر في القطاعين الغربي والجنوبي، والقطاع الجنوبي يتم تطويق الحريق فيه، أما الغربي فتضاريسه صعبة إذا لم نتكمن من السيطرة عليه سنستعين بالمروحيات.

وبحسب صفحة الإعلام الزراعي بتاريخ 2024/9/15 «بعمل متواصل خلال ساعات الليل ولأكثر من 12 ساعة، تمكنت خلالها فرق الإطفاء في مديرية الزراعة باللاذقية بمؤازرة

اللاذقية، كما شاركت حوامتان من الجيش العربي السوري.

ولم يتبين حتى الآن ما هي المساحة التي أتت عليها هذا الحريق، لكن من الواضح أن الحريق كبير بمساحته وانتشاره بين قريتي الشقراء وبيت زريقة، وهي غابات وأحراج بغالبيتها، بالإضافة إلى بعض الأراضي الزراعية، بدليل مشاركة فرق الإطفاء من اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة والغاب، بالإضافة إلى حوامات الجيش!

فهل سيكون هذا الحريق الكبير بداية لحلقات مسلسل الحرائق السنوي، أم سيكون الخاتمة لها؟ ونرجو ذلك!

وهل سيتبين أن هناك مفتعلين له ومستفيدين منه بنتيجة التحقيقات، أم إن عوامل الطبيعة ستكون هي المدانة، كما جرت العادة غالباً؟!

من فوج الإطفاء من تطويق معظم مناطق اشتعال النيران في الحريق الذي نشب بريف اللاذقية الشمالي، مع بقاء بؤرة حريق في قرية بيت زريقة تتعامل معها فرق الإطفاء.

كما نقل عن مدير الحراج في وزارة الزراعة الدكتور علي ثابت بتاريخ 2024/9/15: تمكنت فرق الإطفاء من السيطرة الكاملة وإخماد الحريق الذي اندلع مساء أمس بين قريتي الشقراء وبيت زريقة، حيث شاركت في الإخماد 14 فرقة إطفاء من حراج اللاذقية و6 فرق من حراج طرطوس وحمص وحماة والغاب، مع 22 إطفائية من حراج اللاذقية و10 إطفائيات من حراج طرطوس وحمص وحماة والغاب. بالإضافة إلى مشاركة 9 بلدوزرات من التشجير المثمر ومديرية المشاريع ومشروع استصلاح الأراضي وتركسين من حراج

الطواقم العاملة على إطفاء الحرائق تواجه الكثير من الصعوبات في عملها بسبب عدم الاهتمام بالاحتياطات المسبقة بالشكل الكافي لتواجه الحرائق بمحدودية تجهيزاتها ومستلزماتها بالنتيجة

الاحتياطات المسبقة مشكلة مزمنة!

بعد كل حريق واسع، يأكل الأخضر واليابس من الأراضي الزراعية والغابات والأحراج، يعود الحديث عن الاحتياطات التي يجب تأمينها وتوفيرها مسبقاً استعداداً لمواجهة نشوب أي حريق، اعتباراً من التجهيزات واللوازم، مروراً بالآليات على اختلاف أنواعها وأحجامها ومهام كل منها، وليس انتهاء بفتح وتأهيل طرق وخطوط النار في المناطق الحراجية وفي الغابات، فواقع الحال يقول كل عام مع بدء مسلسل الحرائق إن الاحتياطات المسبقة غير كافية، وهي مشكلة مزمنة غير محلولة!

فالطواقم العاملة على إطفاء الحرائق عند نشوبها تواجه الكثير من الصعوبات والمعوقات في عملها بسبب عدم الاهتمام بالاحتياطات المسبقة أعلاه بالشكل الكافي، لتواجه الحرائق بمحدودية تجهيزاتها ومستلزماتها بالنتيجة!

والسؤال الذي يفرض نفسه متى ستتحمل الجهات الرسمية مسؤولياتها بالشكل الجدي والكافي لتأمين ما يجب تأمينه من تجهيزات وآليات، ولتقوم بواجباتها على مستوى اتخاذ الاحتياطات المسبقة، بحيث تمنع أو تحد من انتشار الحرائق بالحد الأدنى؟!

مصارف لخدمة الشعب؟ أمثلة تاريخية حول



وقد أدى نزع ملكية المصارف ونبذ الديون في أن واحد، إلى تعزيز القوة الثورية الناشئة.

1933: روزفلت يكبح المصارف الأمريكية بحزم

في آذار العام 1933، اندلعت أزمة مصرفية كبرى في الولايات المتحدة في أعقاب حادث انهيار وول ستريت في تشرين الأول 1929. وقام الرئيس المنتخب حديثاً، فرانكلين روزفلت، بإغلاق المصارف لمدة أسبوع كامل «راجع كتاب «مسار رأس المال»، إسحاق جوشوا، باريس، 2006، ص19، باللغة الفرنسية». وفي العام نفسه، تجاوز روزفلت التشريع المصرفي المعروف باسم «قانون الزجاج» الذي فصل الحسابات المصرفية عن الأنشطة المصرفية الاستثمارية.

وهكذا، سحبت حكومة فرانكلين روزفلت من المجموعات المالية والمصرفية الحرية المطلقة التي كانت تتمتع بها. وعبر هذا القرار، وتحت ضغط التعبئة الشعبية في أوروبا خلال وبعد التحرير، وضعت حكومات القارة العجوز قيوداً صارمة على الأنشطة الرأسمالية. ونتيجة لذلك، كانت هنالك أزمات مصرفية قليلة جداً على مدار السنوات الثلاثين التي تلت الحرب العالمية الثانية. وقد أشار اثنان من الاقتصاديين الليبراليين في أمريكا الشمالية، كارمن م. راينهارت وكينيث س. روجوف، إلى ذلك في كتابهم المعنون «هذه المرة الأمر مختلف»، حيث اعترفا بأن العدد المنخفض للأزمات المصرفية يمكن تفسيره أساساً: «بقمع الأسواق المالية المحلية بدرجات متفاوتة، والاستخدام الكثيف لضوابط رأس المال الذي استمر لسنوات عدة بعد الحرب العالمية الثانية».

وفي الواقع، وخلال الفترة نفسها، نُفذت غالبية حكومات الدول الصناعية سياسات لتنظيم تدفقات رؤوس الأموال الواردة والصادرة على حد سواء، كما أُجبرت المصارف على التصرف بحكمة، وأُمتت القطاع المالي جزئياً.

على مصرف فرنسا وحده أن يكون كافياً لتدوير كل الخرائع حول شعب فرساي والإرهاب...»، وفيما يتعلق بالاستيلاء على المصرف، كتب: «بقدر قليل من الحس السليم... كان بإمكانهم التوصل إلى حل وسط مع فرساي يكون مفيداً لشريحة كاملة من الناس، وهو الشيء الوحيد الذي كان من الممكن الوصول إليه في ذلك الوقت» (رسالة كارل ماركس إلى دوميلا نيوفنهويس، مؤرخة في 1881/2/22).

وفي عام 1891، أضاف فريدريك أنجلس: «أكثر ما يستعصي على الفهم هي الرهبة المقدسة التي وقفت بها الكومونة إجلالاً أمام أبواب مصرف فرنسا. لقد كانت هذه أيضاً غلطة سياسية كبرى. فلو وقع المصرف في أيدي الكومونة لفاق ذلك في أهميته عشرة آلاف من الرهائن، ولأرغم البرجوازية الفرنسية كلها على الضغط على حكومة فرساي لعقد صلح مع الكومونة». وخلص القول، إن كومونة باريس 1871 سمحت للمصرف الفرنسي بتمويل أعادتها، أي حكومة ثيرس المحافظة في فرساي والجيش التابع لها.

الثورة البلشفية: تأميم المصارف والغاء ديون الفلاحين في 1917

كانت التأميمات المصرفية إحدى الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة السوفييتية بعد ثورة أكتوبر 1917. وقد مهد هذا الإجراء الطريق لإلغاء القروض المصرفية للمزارعين، فضلاً عن انعكاسات إيجابية أخرى. وكان الرأسماليون الأجانب - ومعظمهم من الفرنسيين والألمان - يحوزون على ثلث رأس مال المصارف. صودرت على الفور سبعة مصارف رئيسية. وألغيت جميع الأسهم المصرفية «راجع إدوارد كار، «الثورة البلشفية»، المجلد الثاني، فصل «النظام الاقتصادي»، الناشر «Editions de Minuit»، باريس، 1974، الفصل 16، الصفحة 146». وتم تأميم المصارف الخاصة، في حين أن الديون الأجنبية التي تم اعتبارها مؤذية وغير شرعية جرى التخلص منها.

كلما زادت سيطرة دولة معينة على مصارفها، كلما ازداد تأثيرها العميق في تحديد وصياغة مستقبلها الاقتصادي والسياسي. في هذا السياق، تقدم «قاسيون» مجموعة من المقالات البحثية التي كتبها المؤرخ والبروفيسور في العلوم السياسية في جامعتي «باريس 8» و«لييج»، إريك توسان، الذي يعمل أيضاً كمتحدث رسمي باسم «الشبكة الدولية لإلغاء الديون غير الشرعية». في هذه المقالات، يتناول توسان الآليات السياسية التي تبنتها الدول في التعامل مع المصارف، ويستعرض بعض التجارب التاريخية الهامة في هذا المجال، مشيراً إلى كيفية استثمار هذه التجارب في بناء سياسات اقتصادية أكثر عدلاً واستدامة.

قاسيون

فرنسا، وتابع: «شرح المناضلون الجادون كلهم بضرب عصب الخصب- أي الاستيلاء على الخزينة- لكن مجلس الكومونة هو الحكومة الثورية الوحيدة التي رفضت القيام بذلك». «راجع كتاب «تاريخ كومونة باريس لعام 1871، بروسبير- أوليفييه ليزاغاري، الصفحة 464، نسخة 2012، الطبعة الأولى 1896. الاقتباس يعود إلى الفصل الرابع عشر، ترجمة إيانور ماركس».

وكان كل ما طلبته الكومونة من مصرف فرنسا هو قروض للمحافظة على ميزانية متوازنة، وتسهيل دفع مرتبات الحرس الوطني «الحرس الوطني في باريس كان ميليشيا مدنية مسؤولة عن تنفيذ القانون والدفاع العسكري». وعلى هذا النحو، تلقت الكومونة 16,7 مليون فرنك خلال أيامها الـ72، منها 9,4 مليون هي الأصول المحفوظة مسبقاً بحسابات المدينة، و7,3 مليون هي التي أقرضها المصرف فعلاً. بينما سحب مواطنو فرساي 315 مليون فرنك من شبكة فروع مصرف فرنسا البالغ عددها 74، أي أكثر من 20 ضعفاً» «راجع كتاب «الكومونة ومصرف فرنسا» باللغة الفرنسية»، جورج بيسون، جمعية أصدقاء وصديقات كومونة باريس 1871».

في 1881، وبعد عشر سنوات من سحق كومونة باريس، كرر كارل ماركس آراء ليزاغاري، وأعرب عن اعتقاده بأن الكومونة أخطأت بعدم استيلائها على مصرف فرنسا: «كان من شأن الاستيلاء

ارتكبت كومونة باريس خطأ كبيراً عندما تجنبت التعامل مع مصرف فرنسا. فالمصرف كان يحتفظ باحتياطاته الرئيسية، بالإضافة إلى أن هيئته الحاكمة كانت موجودة ضمن حدود كومونة باريس نفسها. وكان من الضروري للغاية أن تتخذ الكومونة قرار السيطرة على المصرف وإدارة شؤونه. لكن من خلال عدم اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة، ارتكبت قيادة كومونة باريس خطأ فادحاً في تقدير أهمية السيطرة على هذا القطاع المالي الحيوي «تشير كومونة باريس إلى فترة من التمرد في تاريخ باريس، دامت لأكثر من شهرين، من 18 آذار 1871، حتى «الأسبوع الدامي» بين 21-28 أيار 1871. حين رفض الشعب في باريس استسلام البرجوازية الفرنسية للجيش الألماني الذي وصل إلى فرساي، وأعلن المواطنون عن قيام كومونة باريس بدعم من الحرس الوطني. ونفذت سياسات جذرية بناءً على رغبة الجماهير بشكل خاص. وهي واحدة من أوائل الثورات البروليتارية في التاريخ».

وفي عام 1876، وفي كتابه «تاريخ كومونة باريس لعام 1871»، ندد المفكر الذي اشترك في النضال أيام الكومونة، بروسبير أوليفييه ليزاغاري، بموقف القيادة حين قال إن: «مجلس الكومونة ركع أمام التمويل البرجوازي، الذي كان تحت رحمته»، في إشارة منه إلى مصرف

بعد عشر سنوات من سحق كومونة باريس أعرب كارل ماركس عن اعتقاده بأن الكومونة أخطأت بعدم استيلائها على مصرف فرنسا

التعامل السياسي مع المؤسسات المصرفية



المالي اليوناني، المساهم الرئيس في المصارف الأربعة الرئيسية في البلاد، والتي تشمل أكثر من 85% من إجمالي القطاع المصرفي اليوناني. والمشكلة هي أنه على الرغم من إعادة رسملة الدولة للعديد من المصارف، اليونانية منذ تشرين الأول 2008، فإن الدولة لم تستطع أن تجاري وزن قرارات المصارف لأن ما يسمى بأسهمها التفضيلية لم تكن لها حقوق التصويت. ولم تتخذ الحكومات السابقة أي قرار بهذا الشأن. ولذلك، ووفقاً لوعود سيريزا، كان ينبغي على البرلمان أن يحول الأسهم التفضيلية التي تحتفظ بها السلطات العامة إلى أسهم عادية مع حقوق التصويت. ثم كان بإمكان الدولة أن تضطلع بمسؤولياتها، وأن تحل الأزمة المصرفية بطريقة عادية وقانونية تماماً.

وكان ينبغي أن تتخذ الحكومة ثلاث خطوات هامة. أولاً: إجراء ضوابط على تدفقات رأس المال، ومنع رؤوس الأموال من الفرار. ثانياً: كان من الضروري استبدال ستوناريبراس كحاكم لمصرف اليونان. ثالثاً: إنجاز نظام دفع مواز. لكن سيريزا وفاروفليس لم يمسوا المصارف ولم يوقفوا دفع الديون. وقد أضر هذا القرار كثيراً بالشعب اليوناني، حيث ضاعت فرصة تاريخية بفعل سياسات اليسار الزائف.

المواطنين، دون تعويض للمساهمين الرئيسيين.

اليونان 2015

بمجرد وصول حكومة تسيبراس إلى السلطة «التي تبين لاحقاً أنها من عديد اليسار الزائف» كان ينبغي أن تسيطر الحكومة فوراً على القطاع المصرفي. لكن عمل الترويكا حظي بما حظي من انتقادات شديدة للإخفاقات المتراكمة منذ 2014، ودفع قرار المصرف المركزي في 4 شباط 2015 إلى تفاقم الأزمة المصرفية والمالية. وكان من الضروري معالجة الحالة من خلال تنفيذ برنامج تيسالونيكس الذي انتخب حزب سيريزا في 25 كانون الثاني 2015 على أساسه، حيث كان البرنامج قد أعلن عما يلي: «بوجود سيريزا، سيستعيد القطاع العام سيطرته على صندوق الاستقرار المالي اليوناني» (هو أداة يونانية خاصة الغرض تم إنشاؤها للمساعدة في استقرار القطاع المصرفي في خضم أزمة الديون الحكومية)، وستكون له حقوق على المصارف التي تعيد رسملة الأموال. وهذا يعني أن القطاع العام سيقدر كيفية إدارة المصارف.»

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة اليونانية في 2015، كانت بموجب صندوق الاستقرار

التأميم «في 13 شباط / 1982» بدعم من حكومة موروي. وقد تم تأميم 39 مصرفاً وعدداً من الشركات الصناعية والمالية. وسرعان ما اتخذ ميتران وحكومته منعطفاً بعد هذه الموجة من التأميمات، حيث أدخل القانون المصرفي المؤرخ في 24 كانون الثاني 1984 نظاماً مصرفياً جديداً مبنياً على نموذج «المصرف العالمي»، وأغلقت الحكومة الفجوة بين المصارف التجارية والاستثمارية وفتحت الباب أمام إزالة القيود، وألغت التأميم في عام 1986.

أزمة 2008: أوروبا والولايات المتحدة

عندما اندلعت أزمة القطاع المصرفي الخاص في 2007-2008، أمتت العديد من الدول المصارف الخاصة الكبيرة بدءاً من 2008. وقد تم ذلك لتجنب الإخفاقات ومساعدة كبار المساهمين. وشملت القائمة المصارف الرئيسية التي تأميمها: «GB» Royal Bank of Scotland، «Hypo Real Estate» ألمانيا، «ABN-Amro» في هولندا، «Fortis و Dexia» في بلجيكا، «Bankia» في إسبانيا، «Banco Espirito Santo» في البرتغال... إلخ.

ولم توجه الحكومات بأي حال من الأحوال أنشطة الكيانات التي تم تأميمها نحو تلبية احتياجات السكان. وفي كثير من الأحيان، لم تشارك السلطات الحكومية حتى في توجيه هذه المؤسسات، تاركة الإدارة للممثلين الخاصين. ولم يتحول أي من هذه المصارف إلى أدوات لتمويل الاستثمارات الحكومية. ودفعت تكاليف التأميم من المالية العامة، مما زاد من الدين العام.

ثم أعادت الحكومات التي تخدم رأس المال بعد ذلك خصخصة هذه المصارف جاذبة القطاع الخاص مرة أخرى. وقد دأبت منظمات ثورية عديدة في الدعوة إلى نهج مختلف تماماً لمواجهة الأزمة المصرفية: رفض إنقاذ المصرفيين المسؤولين عن الأزمة، وتأميم المصارف ونقلها للقطاع العام تحت سلطة

تأميم مصرف فرنسا ومصارف مهمة أخرى بعد التحرير

في فرنسا، يجب أن ينظر إلى التأميم المصرفي في أعقاب الحرب العالمية الثانية «على أنه حركة شعبية في سياق المقاومة، وأدى التحرير إلى إنشاء لجان عمالية في بعض الشركات». يذكرنا الباحث باتريك سورين بأنه في 2 كانون الأول 1945، تم تأميم مصرف فرنسا وأربعة مصارف تجارية. وفي العام التالي، جاء الدور على عدد من شركات التأميم التي تم تأميمها بفضل هذه السياسة، كانت فرنسا مكتفية ذاتياً من الناحية المالية لما يقرب من 40 سنة من عدم الاضطرار إلى الاعتماد على حسن نوايا الأسواق المالية التي تهيمن عليها المصارف الخاصة والمؤسسات المالية الأخرى. وكانت الصعوبات في المصارف نادرة.

كوبا 1959: في السنة الأولى للثورة غيفارا رئيساً للمصرف الوطني

أظهر تعيين أحد القادة الثوريين الرئيسيين كرئيس للمصرف المركزي بوضوح مدى أهمية السيطرة على السياسة النقدية والمالية للبلاد حتى يتمكن الشعب الكوبي من الانتصار على نظام باتيستا الديكتاتوري.

لم يرغب الثوار الكوبيون في تكرار خطأ كومونة باريس. حيث ساعدت السيطرة على المصرف على إنجاز مجموعة من الإصلاحات الاشتراكية الجدية التي دعمتها التعبئة الشعبية القوية والتي شكلت بالتاكيد امتداداً للثورة الكوبية.

فرنسا 1982: تأميم المصارف

كانت خطة التأميم جزءاً من «البرنامج المشترك» الذي وقعه الحزب الاشتراكي «PS» والحزب الشيوعي وحركة اليسار الراديكالية في 27 حزيران 1972. وقد ظهرت في قائمة «المقترحات الـ110» للمرشح الرئاسي ميتران في 1980-1981. في فترة ولايته الأولى التي بلغت مدتها سبع سنوات، أقر فرانسوا ميتران قانون

كانت التأميمات المصرفية وإلغاء ديون الفلاحين إحدى الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة السوفيتية بعد ثورة أكتوبر 1917

تحرير الناس من قبضة الأسواق المالية

إن دفع المصارف لتكون «مصارف من أجل الناس» يعني وفقاً لتوسان: أولاً: المصادرة دون تعويض «أو التعويض بقطعة نقدية واحدة رمزياً في الحالات التي تقيدها مواد دستورية معينة» بالنسبة لكبار المساهمين، أما صغار المساهمين فسيتم تعويضهم كلياً.

ثانياً: منح احتكار الأنشطة المصرفية للقطاع العام حصراً، باستثناء وجود قطاع مصرفي تعاوني صغير «رهنأ بالقواعد الأساسية ذاتها التي يخضع لها القطاع العام».

ثالثاً: القيام، بمشاركة كاملة من المواطنين، بتحديد ميثاق يشمل الأهداف التي يتعين تحقيقها والمهام التي ستفقد، والتي تضع المدخرات العامة والانتمانات وكيانات الاستثمار في خدمة الأولويات التي تحددها عملية التخطيط الديمقراطي. رابعاً: الشفافية في البيانات المالية، والتي يجب أن تظهر للجمهور في شكل مفهوم.

الصين والاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية



خلال الاستثمار المخطط إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية دون الحاجة إلى السوق.

لكن ما الذي سينتصر: التراكم الاشتراكي أم التراكم الرأسمالي في الصين؟ إذا كان التراكم الرأسمالي هو الفائز، فإنّ سام كي يزعم أن الصين لن تتقدم إلى مرتبة الدول ذات الدخل المرتفع، وسوف تنتهي إلى ما يشبه نموذج التنمية الياباني الذي توقف بعد أن أنهت اليابان استراتيجيتها الصناعية المستقلة وخضعت للهيمنة الأمريكية.

أثار سيرجيو كامارا من جامعة المكسيك حجة مماثلة في ورقته البحثية «هل تنفصل الصين عن ديناميكيات النيوليبرالية؟». زعم كامارا أن الاقتصاد الصيني الذي تقوده الدولة قادر على تحقيق أهدافه في «الحاق بالركب» ولكن الكثير، كما اعتقد، يعتمد على بناء التعاون مع اقتصادات الجنوب العالمي الأخرى مثل مجموعة «البريكس+». وإلا فإن الاقتصاد العالمي سوف ينزلق إلى «عالم ثنائي القطب مع فراغ هيمني يولد مخاطر حقيقية للمستقبل».

أظهرت أوراق بحثية أخرى مخاطر الفشل بسبب الأزمات التي قد يتورط فيها القطاع الرأسمالي في الصين. كان أبرزها انهيار قطاع العقارات والمطورين من القطاع الخاص، الأمر الذي ترك أعباء ديون ضخمة على الشركات والحكومات المحلية. وكان تبني النموذج الغربي للتمنّن والإسكان في تسعينيات القرن العشرين لبناء منازل للبيع لمأكلها، بتمويل من الرهن العقاري وديون السندات، بمثابة الأسوأ - تماماً كما حدث في الغرب في انهيار سوق العقارات في عامي 2007 و2008. زعمت الباحثة جيرون أنه في حين قد تتجنب الصين «لحظة مينسكي» أي الانهيار المالي الذي عانى منه الغرب في عام 2008، فإنّها أظهرت مخاطر «الأمولة financialisation» في الاقتصاد الصيني.

في هذا السياق، قدم تشن تشن تشن بحثاً تجريبياً مثيراً للاهتمام أظهر وجود ارتباط وثيق بين الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والنمو. فقد أدت زيادة الاستثمار في القطاعات المالية والعقارية غير المنتجة على حساب القطاعات الإنتاجية إلى تقليص إمكانيات النمو في الصين بعد عام 2008. ولهذا السبب تؤكد قيادة الحزب الشيوعي الصيني الآن على الاستثمار الإنتاجي «الجيد» من الآن فصاعداً.

بلداناً أفقر منها. لقد قدمت مع مينو كارشيددي أدلة على عمليات نقل القيمة التي تُظهر أنّ الصين خضعت للاستغلال، وقامت بتحويلات كبيرة في القيمة من خلال التجارة والاستثمار إلى الكتلة الإمبريالية.

الصين وتحديات النمو

في حديثنا عن الصين، نظمت مجموعة عمل معهد الصين للسياسات الاقتصادية والتخطيط عدة جلسات حول الصين. تناولت الجلسات نموذج التنمية في الصين، واستثماراتها المرتفعة في المركبات الكهربائية والطاقة الشمسية، ولحاق الصين بالولايات المتحدة. وفي جلسة ورشة عمل، قدمت أنا وآخرون أوراقاً بحثية قصيرة. كان هدفي، وعلى عكس الحكمة التقليدية للغرب، هو إظهار أنّ النمو الاقتصادي الصيني قبل إصلاحات دينغ [شياو بينغ] في عام 1978 كان قوياً للغاية، استناداً إلى الملكية العامة للقطاع المالي والشركات الكبرى، وإصلاح الأراضي للفلاحين، وقبل كل شيء، التخطيط الوطني. لم تكن هناك سوى فترتين من التراجع: القفزة العظيمة إلى الأمام في الفترة 1958-1961 وما يسمى «الثورة الثقافية» في أواخر الستينيات.

المشكلة التي تواجه اقتصادات الجنوب العالمي هي أنه طالما ظلت الرأسمالية وقانون القيمة مهمين في اقتصاداتها، فسوف يظل هناك تناقض بين زيادة الإنتاجية واستدامة الربحية؛ فمحاولة زيادة الأولى تؤدي إلى انخفاض الثانية وبالتالي تحد من النمو في نهاية المطاف [طالما أنه يجري في شروط رأسمالية].

«التراكم الاشتراكي البدني»

في جلسة أخرى حول الصين في معهد السياسات الاقتصادية الدولية، عبرت سام كي تشنغ من جامعة ماكاو عن هذا التناقض بشكل جيد في بحثها «التراكم الاشتراكي البدني كتنمية تنافسية». أطلقت سام كي تشنغ على الصين صفة «اقتصاد انتقالي» حيث يكمن التناقض بين اقتصاد مدفوع جزئياً بالتراكم الرأسمالي من أجل الربح وجزئياً بما أسماه الاقتصاد السوفييتي يفجيني بريوزينسكي «التراكم الاشتراكي البدني» الذي يهدف من

تَعَدُّ «المبادرة الدولية لتعزيز الاقتصاد السياسي» مؤتمراً كل عام، يجمع بين خبراء الاقتصاد الماركسيين لمناقشة أحدث النظريات والتطورات في الرأسمالية في جلسات يتم فيها تقديم العديد من الأوراق البحثية. كان موضوع المؤتمر الأخير الذي أقيم في أسطنبول: «الاقتصاد العالمي المتغير والإمبريالية اليوم». شارك عالم الاقتصاد-السياسي الماركسي مايكل روبرتس في بعض جلسات هذا المؤتمر عبر الإنترنت وأطلع على أوراق من المشاركين في المؤتمر. وكتب التحليل والنقد الآتي حول بعض المشاركات.

وجميع دول مجموعة البريكس بأنها «إمبريالية فرعية»، لا يروق لي. وسوف أعود إلى هذه القضايا في موضع لاحق من هذه

المقالة. في عرضها، ركزت الباحثة الهندية باتنايك على الفشل في القضاء على الفقر في الجنوب العالمي. وكان هذا الفشل راجعاً إلى استغلال بلدان الشمال العالمي للدول الفقيرة. وركزت ملاحظاتها على مستويات الفقر الرهيبة استناداً إلى مقاييس تناول السعرات الحرارية. لكنها كانت مهتمة أيضاً بالجدال ضد إعلان الصين بأنها انتشلت 800 مليون صيني من براثن الفقر. وذلك كما قالت: لأنّ الصين كانت رأسمالية بالفكر نفسه.

لكن هذه الحجة تم دحضها من قبل الحاضرين: ذلك أنّ معايير الصين لتحديد مستوى الفقر تستند إلى الدخول وفئات أخرى من «الرفاهة»: الغذاء، والملابس، والتعليم، والدعم الطبي، والسكن الآمن. ووفقاً لهذه المعايير فإن عدد الفقراء في الصين أقل كثيراً من عدد الفقراء في الهند.

لكنّ الأكثر إجاباً كان الحلول السياسية التي اقترحتها باتنايك لمشكلة الفقر في الهند والجنوب العالمي. فقد سارت على خطى كينز «وليس ماركس»، حيث رأت أنّ الحكومات بحاجة إلى إنفاق المزيد من الأموال وتحمل العجز لإنفاقها على تخفيف حدة الفقر.

هذا يعيدني إلى السؤال حول ما إذا كانت الصين رأسمالية و/أو إمبريالية. ناقشت هذا الأمر بالتفصيل في العديد من المنشورات على مدونتي وفي الأوراق والكتب، لذا فلن أتناول هذه القضية مرة أخرى هنا. يكفي الآن تقديم دليل ضد فكرة أن الصين إمبريالية، أو حتى «إمبريالية فرعية» - بمعنى أنها مستغلة من قبل الكتلة الإمبريالية وتستغل في الوقت نفسه

■ بقلم: مايكل روبرتس ترجمة: قاسيون

عقدت جلستان عامتان حول الموضوع الرئيسي للمؤتمر، أدارهما تريفور نجواني من جامعة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا وأوتسا باتنايك من جامعة جواهر لال نهرو في الهند. لم أتمكن إلا من الحصول على مقتطفات من هاتين الجلستين العامتين، ولكن بقدر ما أستطيع أن أجزم، كان نجواني وباتنايك حريصين على إخبار جمهورهما بأنّ الاشتراكيين لا ينبغي لهم أن يعتمدوا على مجموعة البريكس «أو البريكس بلس بما في ذلك الدول الجديدة، إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا قريباً» ومؤسساتها المتوسعة لمقاومة هيمنة الكتلة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة.

زعم نجواني أن دول مجموعة «البريكس+» رأسمالية وإمبريالية مثل الكتلة الإمبريالية في الشمال العالمي، وأنّ هذه الدول وحكوماتها سوف تستغل الفقراء بالقدر ذاته. وذكر أنّ الصين رأسمالية وإمبريالية في علاقاتها مع الأطراف. ويصف نجواني دول مجموعة البريكس بأنها «إمبريالية فرعية»، تستغلها الكتلة الإمبريالية ولكنها تستغل دولاً أخرى أدنى منها. وشدد نجواني بأنّ القوة الوحيدة للتغيير سوف تأتي «من الأسفل» من الطبقة العاملة في هذه البلدان، وليس من أمثال شي في الصين، أو مودي في الهند.

في رأيي، هناك قدر من المنطق في استنتاج نجواني، فلا يمكننا أن نتوقع من حكومات مجموعة البريكس أن تحول العالم على الرغم من مقاومتها للكتلة الإمبريالية الأمريكية. لكن من ناحية أخرى، فإنّ وصف نجواني للصين بأنها إمبريالية، ناهيك عن كونها رأسمالية،

طالما ظلت
الرأسمالية
وقانون القيمة
مهيمنين
سيظل هناك
تناقض بين
زيادة الإنتاجية
واستدامة
الربحية

أزمة المواصلات.. الماضي والحاضر... والمستقبل كمان!!



بحسب ما تم تداوله عن إحدى الصحف شبه الرسمية «شهدت بعض خطوط النقل في دمشق وريفها انقطاعاً شبيهاً كاملاً لوسائل المواصلات العامة، فيما رفع السائقون سعر الأجرة بحجة قلة توافر المحروقات...»

دعاء دادو

بلي عم تتعارك ع السرفيس وبمعجزة قدرت أطلع... طبعاً الأجرة كانت ضعفين ونص من التسعيرة... وكالعادة بيحكي السائق معنا: بلي ما عجبوا يتفضل ينزل يركب بالتكسي أو يستنى شي ساعتين سرفيس غيري... في غيركن عم يحسدكن انكن طلعتو وهنن لاء... وكل: نصيحة الجمعة والسبت والأحد ما حدا ينزل ما في ركب أبداً...

يعني الشوفير عم ينصح العالم أنو بهالأيام لا تطلعو من بيوتكم... لك منيح طلع في حدا سائل عن المواطنين... لأنو الواضح أنو الحكومة مالها سائلة عن حدا ولا عن راحة حدا وبلي عجبوا وبلي ما عجبوا!!

وأكبر دليل ع هالشي إنها ما عم تقدم حلول نهائية لهل الكارثة الشاملة لكل المحافظات السورية... غير إنها بتخفف كمية المازوت الموزع... وبتقطع التوزيع بأيام الجمعة والسبت... وبالنهاية بترفع سعر لتر المازوت... وبالمقابل أوتوماتيكياً بترتفع أجرة النقل، وبالتالي بتزيد الأعباء على المواطنين... يعني حاكمك ظالمك... واللي عم يصير ع أرض الواقع عبارة عن زيادة بالمعاناة المعيشية اليومية... وزيادة بالضغط والحصار على المواطنين...

لك بس بدنا نعرف منين عم يجي المازوت للبعض بالزمان مع الإعلانات الرسمية لعدم توافرو وتوزيع... ما حدا بيعرف... طبعاً الكل بيعرف وخاصة المسائل... بس ما بيحكوا ولا بيعترفو!!

وإذا حدا مفكر إنو البدائل الموجودة «تكسي-سرفيس» متاحة فهي عبارة عن زيادة عيب... لأنو أجارها فوق القدرة الجيبية للمواطن

قلتي بحجة قلة توافر المحروقات!!... يعني ع أساس متوفرة بس السائقين عم يتحججوا فيها!!

لك الحكيم الرسمي عم يقول انو في تخفيض بمخصصات المحافظات من المشتقات النفطية... يعني القصة رسمية وبقرار...

والموضوع كالعادة دائم ومستمر... بس بيتفاهم بشكل فظ وقاتل مع المناسبات والأعياد والولادات والوفيات والأفراح والأفراح... المدارس كمان... لأن وحدة من الأسباب بلي بتخفقي معها المواصلات كلباً هي بداية العام الدراسي... يعني فينا نقول هالكارثة هي عم يعاني منها المواطن المعتر حوالي 99% من عدد أيام السنة...

طبعاً ما فينا ننكر أنو هي مو أول مرة ولا أول بداية سنة دراسية بتصير هالشي... مثل التعويذة الشيطانية «هايرا كاكادابرا...» وبتصير المواصلات بح... العوض بسلامتكن... وروحو دبوا راسكن يا معترين!!

وهالكارثة الدائمة مالها محصورة فقط ببعض خطوط النقل في دمشق وريفها... هي بأغلب مناطق سورية والمحافظات السورية ككل... وطبعاً الأرياف دائماً إليها الأولوية لتكون الأكثر تضرراً بهالكارثة من المدينة... بسبب المسافات البعيدة بين المناطق الريفية والمدن والاضطرار للتنقل بينها...

نعو نسمع شو قال واحد من الناس عن معاناته مع السرفيس: والله بعد ما ضليت واقف أكثر من ساعتين صلي ادحش حالي بين هل العالم

لأن أي شخص عم يشوف هل المعاناة الدائمة ببلاط هل الشي... وما رح يخطر ببالي إلا إنو الحكومة كان ما بدنا يروح ع المدارس إلا ولاد الناس المقتردين بلي معها مصاري وبتقدر تحط ولادها بمدارس خاصة أو تدفع أجرة مواصلات خاصة... هدول بلي ما أثرت عليهم الأزمات الاقتصادية... بالعكس كانوا مستغنين منها... مقابل الفلّة الكبيرة المفكرة اللي خنقتها الأزمات!!

المسحوق... وهيك متأكد إنها حل ما بيخدم إلا قلة قليلة من الناس!!... هلق إذا بدنا نزع لموضوع بداية العام الدراسي بلي هو أحد حجج خلق أزمة المواصلات وانقطاعها بكثير من المناطق... يا ترى أزمة المواصلات وارتفاع أسعار الوقود بلي منشوفو دائماً بمناسبة عودة المدارس إلى علاقة بالتطيش من التعليم كمان... مثل رفع الدعم عنو والفرز الطبقي فيه؟

خبر عام وتعليق هام... التخاصص على المقاسم في باسيلييا سيتي!



يقول الخبر: أطّلع محافظ دمشق على سير عملية التخاصص لمالكي الأسهم التنظيمية على المقاسم في منطقة باسيلييا سيتي والتي بدأت منذ الأول من الشهر الجاري. واستمع خلال جولته بمديرية تنفيذ المرسوم 66 إلى عدد من المواطنين المتقدمين للتخاصص لملا حظاتهم ومطالبهم موجهاً بتسهيل أمور المواطنين والإسراع بإنجاز معاملاتهم ومعالجة أي مشكلة تواجه أي مواطن بالسرعة القصوى.

تعليق: يعني كتر خير المحافظ مشان التوجيه بتسهيل أمور المواطنين... بس ياترى أديش عدد المواطنين المشجرين اللي ح يستفيدو من هالمشروع النخبوي... فمشروع باسيلييا سيتي مثل ما روتا سيتي بالنتيجة ح يكون لمصلحة أصحاب الثروة ويس... يعني التخاصص اللي عم يصير هلاً ما ح يستفيدو منو إلا المالكين الكبار... أما الصغار فعوضهم ع الله ح يضطرو للبيع!!

يقول الخبر: ناقش الاجتماع الذي عقد بتاريخ 2024/9/11 في وزارة الزراعة برئاسة وزير الزراعة معيقات العملية التصديرية للمنتجات الزراعية ومقترحات حلها.

تعليق: واووووو... لك إذا وزير الزراعة لسا عم يناقش معيقات تصدير المنتجات الزراعية... معاناتها إيمنت ح تنحل هالمشكلة المزمنة؟ ولا هاد تهديد قبل موسم الحمضيات مشان رفع العتب!!

تكون 50%... لك لازم تكون أقل من هيك... علماً أنو الوقائع بالمدارس بتقول انو نسبة التدوير أعلى... علماً أنو لسا في كتير طلاب ما استلمو كل كتبهم لهلاً... واللي استلم كان المستعمل شبه التالف أكثر من الجديد... عجبني!!

ليرة، إضافة إلى 3 ملايين كتاب لمرحلة الثانوية، وبلغت نسبة تدوير الكتب هذا العام 50%. تعليق: والله كمية كبيرة من المطبوعات... ومبالغ مرقومة انصرفت عليها... بس معقول نسبة التدوير بعد هالكميات والمبالغ

الحكومة ومن وزارة النفط ومن شركة محروقات مجتمعين مشان تيرير زيادة الخصخصة... مو هيك؟! يقول الخبر: مدير المؤسسة العامة للمطبوعات: تم طباعة 13 مليون و700 ألف كتاب لمرحلة التعليم الأساسي بقيمة تصل لـ150 مليار

«الهندسة الاجتماعية» الرأسمالية وتطويع العمال

اضطرت الرأسمالية المنظمة عبر تطورها التاريخي إلى التعامل مع مشكلة المقاومة التي تبديها القوى العاملة ضد شروط الاستغلال التي ينم إخصاعهم لها، وبدأ ذلك منذ نشوء نظام المصنع. فخلال العقود القليلة الأولى من تطوره، كانت الإجراءات القسرية فعالة عموماً لضمان تشغيل انسيابي للعملية الإنتاجية الرأسمالية، وذلك لأن العمال كانوا في فاقة وعوز شديد من جهة، ويفتقرون إلى الخبرة التنظيمية والوعي الطبقي الكافي من جهة ثانية.

■ د. اسامة دليقات

إبان القرن التاسع عشر، أخذ الرأسماليون يدركون بشكل متزايد أن الإجراءات القسرية لها محدودياتها، وأن من المفيد والفعال أكثر استكمالها باليات سيكولوجية بحيث يضمنون أن يتقبل العمال فكرة وواقع طريقة توزيع الثروة (غير العادل) لنتاج عملهم الشاق بحيث لا يستهجنون أن يعود النفع على مشغليهم الذين لا يعملون.

وفي مرحلة ما لجأ الرأسماليون إلى استغلال بعض الأفكار الدينية وبعض الأخلاقيات والعادات التقليدية حول الطاعة والانضباط في تطويع العمال والحد من تمردهم. ولكن مع زيادة الطابع العلماني للمجتمعات والدول الرأسمالية الأحدث، وجدت الطبقة الرأسمالية نفسها بحاجة إلى إيديولوجيا أكثر عصرية. ووجد ذلك انعكاسه في أفكار بعض العلماء الرجعيين اجتماعياً، مثل هربرت سبينسر المعروف باستناده المشوه إلى نظرية داروين لترويج فكرة «البقاء للأصلح» في المجتمع البشري في ثوب «علمي». فكان مذهب ما يسمى «الداروينية الاجتماعية»، والتي رُوّجت بأنه في الصراع من أجل الوجود الاجتماعي أيضاً، فإن بقاء الأقوياء على قيد الحياة وسحق الضعفاء هو «قانون طبيعي» ذو طبيعة «أزلية وأبدية» ولا راد له. وليس صعباً أن نعثر مباشرة في هذه الفكرة «العلمية الزائفة» على تبرير سافر ليس للظلم الرأسمالي فقط، بل ولكل القمع الطبقي عبر التاريخ، ومحاولة لتصوير استحالة وجود مجتمع غير طبقي بزريعة أنه «يوتوبيا» لا تسمح بها «القوانين العلمية» المزعومة. والأكثر من ذلك أن تعريف «الأقوى» بحسب الداروينية الاجتماعية توسع ليشمل ما يعتبرونه «الأصلح أخلاقياً» أيضاً. وإذا عدنا لتطبيق هذا المذهب على الإنتاج الرأسمالي، نجدهم يبررون وضع الرأسمالي وامتيازاته على أنها ببساطة ناجمة عن كونه «الأصلح للقيادة» بما في ذلك «ذكائه» أو صلاحيته الفكرية أو الخلقية الأعلى المزعومة، «أوليس هو البطل الذي صنع نفسه بنفسه»؟! إن هذه الإيديولوجيا لا تحاول إسباغ الشرعية على التنظيم الهرمي الطبقي فحسب، بل وتعزز الأناثية والفردانية أيضاً. وبالتالي فإنها تخدم كسلاح إيديولوجي في مواجهة جميع أشكال الاتحاد والتنظيم والتضامن الطبقي والنقابي العمالي. فالداروينية الاجتماعية تعتبر بوضوح أن النتيجة «الطبيعية» لصراع العمال والرأسماليين هي أن قلة فقط هي التي تفوز بسبب أفضليتها، وهم عادة أولئك الذين يتسلقون سلم الثروة والسلطة.

نشوء التيلورية والتحفيز المادي

ولكن الإيديولوجيا لم تعد كافية لوحدها، وخاصة عندما أخذت النقابات العمالية بالصعود السريع واشتد عودها وتحديها للرأسماليين، بحيث وجد هؤلاء الآخرون أنفسهم مضطرين إلى الاعتراف بقوة خصمهم الطبقي. فتلك الجماهير البائسة استفاقت وبدأت بالاتحاد والتنظيم. بالمقابل صار الرأسماليون يحاولون كذلك جمع قواهم في اتحادات وابتكارات. في مطلع القرن العشرين قدم المهندس



وأهم عاجزون عن حلها. إن أحد أسباب هذه المشكلة بالنسبة للرأسمالية منذ مطلع القرن العشرين بالذات، هو أن الصناعة صارت تحتاج أكثر فأكثر إلى المزيد من العمال المتعلمين والمتفقيين، كما أن العمل الذهني أخذ يحتل مساحات أكبر، وله متطلبات أكثر تعقيداً من الحاجات الفكرية والمعنوية. فأخذت الطبقة الرأسمالية تتدخل بشكل مؤثر في صيغة و فلسفة التربية والتعليم، ومناهج وطرق التدريس في المدارس الثانوية خصوصاً. فمن هذه المدارس سيخرج الطلاب الذين سيصبحون عمالاً لديهم. وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم الجامعي. وشجع منظرون رأسماليون الجامعات ليس فقط على تقديم أبحاث من أجل «الهندسة الاجتماعية» في الشركات، بل وعلى تطبيق الإدارة «الجديدة» ضمن الجامعات نفسها أيضاً. فأخذت الجامعات تخضع بشكل متزايد إلى تحليلات أداؤها وفق معايير «الجدوى الاقتصادية».

ولكن تبقى المشكلات الأساسية التي لا حل لها في إطار الرأسمالية قائمة: دافع الربحية الذي يحكم الشركات الرأسمالية لا يتوافق مع تحقيق الذات الحقيقية للعمال وكثير منهم يدركون هذه الحقيقة. وبالتالي لن يحدث التغيير الجذري التالي قبل أن يتم رفع الحاجات الإنسانية كأولوية فوق الإنتاج من أجل الربح، الأمر الذي يتطلب بالضرورة أن يكون العمال هم من يديرون الإنتاج ويحددون سيره، وأهدافه وطرائقه ويحصلون على ثمار عملهم ويفرّزون كيفية استهلاكها وإعادة الإنتاج وباختصار تقرير مصيرهم الكامل بأنفسهم. أي أن ذلك مستحيل في ظل الرأسمالية ولا يبدأ يصبح ممكناً، بالتدرج في البداية، سوى في ظل الانتقال عبر الاشتراكية كمرحلة انتقالية، ثم إلى تحقيقه الأعلى في الشيوعية كتشكيكية غير طبقية.

إضافية اختلفت مع التيلورية من حيث اقتصرها على الحوافز المادية للعمال، وأخذت تلك المذاهب تحاول أن تنظر وتطبق تحفيزات معنوية ونفسية أيضاً، وما زالت تطبق في الرأسمالية حتى اليوم بشكل أو بآخر. إن الرأسمالية عبر عدة أطوار من تطورها دابت على إدخال تعديلات على تعريفها السائد لماهية الطبيعة البشرية، وكان ذلك غالباً وسيلة هامة عملت عبرها الإدارة الصناعية الرأسمالية على تغيير تكتيكاتها تجاه الطبقة العاملة. ولم تكن النظرات الفلسفية الرأسمالية للإنسان وطبيعته عتيبة أو تصادفية بهذا المعنى، بل يمكن تتبع كل تعديل عليها نسبة إلى الصعود أو الهبوط في قوى اقتصادية واجتماعية تاريخية معينة.

وأمام المشكلات الدائمة المتعلقة بـ«تحفيز» البشر، ولا سيما حاجة الرأسمالية إلى تحفيز العمال بأي طريقة كانت لانتزاع أكبر ما يمكن من القيمة الزائدة من عملهم، بات من المعترف به في النهاية بأن البشر لا يمكن تحفيزهم فقط بإغراءات الثروة والمكانة الاجتماعية، أو العوامل المادية البحتة عموماً بشكل مباشر، بل هناك ضرورة للإشباع الداخلي وشعورهم بتحقيق ذاتهم وأن لهم تحمك وسيطرة على حيواتهم الخاصة، كمعامل حتى أكثر أهمية مما تتصوره الرأسمالية. ومن المهم في هذا السياق ملاحظة أن هذين العنصرين بالذات «تحقيق الذات والتحكم بالمصير» كانا غائبين عملياً عن النظرة الرأسمالية للطبيعة البشرية، في حين كانا بالضبط في قلب المفهوم الماركسي عن الطبيعة البشرية، منذ العام 1844 على الأقل (كما تظهر مخطوطات ماركس الفلسفية والاقتصادية آنذاك). ويمكننا أخيراً أن نعرّج على مسألة لماذا هذه القضية بالذات سببت الكثير من الصدام للمدراء والشركات الرأسمالية،

لن يحدث التغيير الجذري التالي قبل أن يتم رفع الحاجات الإنسانية كأولوية فوق الإنتاج من أجل الربح

فريدريك تايلور مفهوماً جديداً: «الإدارة العلمية» وعرفت بعده باسم «التيلورية». وشددت الإدارة العلمية على تطوير إجراءات دقيقة لزيادة كفاءة العامل، منها: اتباع نظام العمل بالقطعة، وتقديم علاوات ومكافآت وحوافز، وغيرها...

وكان الهدف تعظيم الأرباح عن طريق تعظيم الإنتاجية، وبأن يتم تعظيم الإنتاجية عن طريق التحديد العلمي لمن هو الشخص الأفضل المناسب لأداء عمل أو وظيفة معينة، وكيف يمكن للوظيفة المطلوبة أن يتم تنفيذها بكبر فعالية.

لكن الإيديولوجيا المرافقة للتيلورية كانت حتى أكثر أهمية من التقنيات التفصيلية المطبقة على أساسها، لأنها شكّلت انحرافاً لدرجة ما عن إيديولوجيا «البقاء للأصلح». ذلك أن الإدارة العلمية، كإيديولوجيا، افترضت بأن الطريقة العلمية الجديدة سوف تخلق تناماً اجتماعياً عبر إظهار كل من العمال وأرباب العمل في «تعاون» فيما بينهم، وترويج التصور بأن الصراع والتناقض لم يعد ضرورياً. ولكن التيلورية، وكاستجابة لتهديد انضمام العمال المتزايد للنقابات، واصلت التشديد على الفردانية والتنافسية. كما أن التيلورية وضعت الأساس النظري لعلوم النفس والاجتماع الصناعية، التي لطالما عملت يداً بيد مع الإدارة الصناعية.

ولذلك لم تأت التيلورية بأي تغيير في النظرة الرأسمالية للعامل بأنه مجرد «برغي» في آلة، وأنه يجب تشغيله بسلاسة وباستمرار.

ضرورة أخذ «المعنويات» بالاعتبار

بعد ذلك خلال عشرينيات القرن العشرين، وحتى أواسطه، ظهرت مذاهب رأسمالية

قضايا الشرق

عن أي خطة وأي «جنرالات» يتحدثون؟

مصطلح جديد يجري الترويج له في «أسواق الكيان»، إذ تناقش تقارير إخبارية وتحليلات سياسية ما عرف باسم «خطة الجنرالات»، فما كل هذا الضجيج حولها؟

ما يمكن الحصول عليه من معلومات حتى اللحظة، يتلخص في أنّ مجموعة من «الجنرالات» قدّموا خطة للحرب في غزة، والتي «أعجبت» أعضاء في حزب الليكود الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتانياهو، مما دفعهم لتوقيع عريضة وجهت إلى نتانياهو نفسه لمطالبته بتنفيذ الخطة!

تتألف الخطة من مرحلتين، الأولى: تهجير السكان الفلسطينيين من شمال قطاع غزة و«إعلانه منطقة عسكرية مغلقة»، ثم اتخاذ خطوات مشابهة في أجزاء أخرى من قطاع غزة.

المضمون الأساسي «لخطة الجنرالات» يكاد لا يختلف عما تداولوه سابقاً، فهناك تيار واسع داخل الكيان الصهيوني كان يصر على ضرورة أن يظل القطاع تحت سيطرة جيش الاحتلال بشكل مباشر، وما يجري اليوم هو محاولة لدفع هذا الرأي مجدداً إلى

الواجهة. لكن الموضوع لا يرتبط برغبات الكيان، ولا يخصر في «الحيرة» حول تنفيذ هذه الخطة أو تلك! فالخطط التي جرى وضعها وتعديلها مئات المرات لم يكن من الممكن تحقيقها، وفشلت محاولات الصهاينة حتى اللحظة في الوصول لأي هدف ملئن منذ بداية الحرب، ولكي يتجنبوا كشف الحقيقة، يقدمون المبادرة المكررة ذاتها، ولكن بعناوين جديدة.

ومع ذلك هناك ما يثير الانتباه في «خطة الجنرالات» والطريقة التي تطورت فيها، ففي الأونة الأخيرة كانت تظهر على السطح كثير من الخلافات بين فريق نتانياهو وقيادات الجيش، وأصبح من الممكن رؤية التناقض في التصريحات والمواقف بشكل يومي، ما بات يزيد من احتمال قرب انفجار أزمة الحكم من جديد، بعد أن حيدت لبعض الوقت عن الواجهة، فتقدم الخطة منسوب إلى جنرالات في قوات الاحتياط، ما يعطي إيحاء بوجود وزن لفكرة احتلال القطاع بشكل دائم داخل صفوفه، وإن صح هذا التقدير فيكون التوفيق بين هذين الرأيين مسألة صعبة قد يتطور إلى انقسام داخل الجيش، وإن كانت هذه الخطة هي محاولة لتصوير نتانياهو على أنه محاط بمؤيدين داخل جيش الاحتلال فذلك لا يغير من واقع احتمالية تطور انقسام كهذا.

الضغط الذي يتعرض له الكيان غير مسبوق، وإن كانت الماكينة الحربية لا يبدو عليها التعب بوضوح، فذلك لا يلغي أنّ الضغط الحالي، الذي تعد «خطة الجنرالات» إحدى جوانبه، تتراقق مع رياح التغيير العالمية، وتطور متسارع في نشاط وسلوك المقاومة، وهو تماماً ما نحتاجه لإنهاء المشروع الصهيوني في المستقبل القريب.

«لقاء مدريد»... هل نأمن جانب الدول الغربية؟



مثبتة، وهي بكل تأكيد لحظة تاريخية ينبغي استثمارها والبناء عليها بهدف استبعاد فريق المعطلين، وإيجاد أطراف أخرى مستعدة فعلاً لأداء دور جدي في حل القضية الفلسطينية، ومن هنا لا ينبغي تجاهل احتمال أن تكون الخطوة الأوروبية الأخيرة محاولة لإيجاد بديل شكلي عن المسار الأمريكي السابق بقيادة أوروبية، دون أي حضور روسي أو صيني، يقوم على رفع شعارات، مثل: «حل الدولتين والسلام» لكنه يهدف في الواقع إلى إبقاء الأمور على حالها، فنكون الولايات المتحدة انتقلت من اللعب بالظل إلى اللعب بشكل واضح كطرف يقاوم جهراً إلى جانب الكيان الصهيوني، وأولت دورها السابق لأطراف أخرى... خاصة وأن استمرار «إسرائيل» في عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، لا يضع تلك القرارات نفسها موضع الشك، بل وقبل ذلك فهو يضع وجود واستمرار «إسرائيل» نفسها موضع الشك...

«موقف الأوروبي المستقل»

لا شك أن كثيراً من دول العالم باتت تتخذ قرارات أكثر استقلالية، وتبتعد تدريجياً عن الولايات المتحدة، لكن بالنظر إلى الواقع في أوروبا فلا يمكننا القول إن الأوروبيين ابتعدوا فعلاً عن السيطرة الأمريكية، وإن كانت هناك أصوات ترتفع بالفعل بشكل متزايد، لكنها لم تصبح قادرة بعد على التخلص من إملاءات واشنطن، بل يمكننا الجزم إذا ما نظرنا إلى تاريخ الملف الأوكراني أن القرار الأوروبي بعيد كل البعد عن أن يكون مستقلاً، وذلك بالرغم من التكاليف السياسية والاقتصادية الباهظة للتدخل الأوروبي بالملف الأوكراني.

ربما كانت الاعترافات بفلسطين موقفاً حقيقياً بالنسبة لبعض الدول، ولكن يمكن أن تكون أيضاً جزءاً تحضيرياً للمرحلة اللاحقة، وبالرغم من ذلك نظل هذه الاعترافات خطوة جيدة، أعطت زخماً للقضية الفلسطينية، ولكن لاكتشاف صدق النوايا حقاً، يتعين علينا الانتظار لوقت أطول ومراقبة قضايا مفتاحية أساسية، أهمها هو العمل على تحقيق وحدة الصف الفلسطيني، لأن الانقسام وحده سيكون كفيلاً بإعاقة السير قدماً في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

■ علاء ابو فرّاج

غزة، الذي سيعقد على هامش الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالإضافة إلى ما سبق، أشار البيان الختامي إلى ضرورة انعقاد «مؤتمر سلام دولي في أقرب وقت ممكن لتحقيق حل الدولتين».

لا يخرج ما ذكر في إطاره الشكلي عن تصريحات ولقاءات كثيرة رفعت الشعارات ذاتها، وهو ما يطرح أمامنا السؤال الأول: ما الغاية اليوم من عقد لقاء يؤكد ما جرى تأكيده سابقاً؟ السؤال الثاني الأهم، هل يمكننا الاعتماد على جهود أوروبية بعقد وتخطيط، وربما لاحقاً تيسير، «مؤتمر سلام»؟

هل تتحول الاعترافات إلى قناع؟

بدأت الدول الأوروبية المشاركة في اللقاء تطل على المشهد الفلسطيني منذ اعترافها بدولة فلسطين بين شهري أيار وحزيران من 2024 الجاري، وجاءت قرارات الاعتراف بوصفها جزءاً من 9 اعترافات مشابهة على المستوى العالمي، وكانت جميعها نتيجة للضغط الشعبي بالدرجة الأولى، الذي عبّر عن نفسه بحركة احتجاجية عالمية، شملت العديد من الدول الأوروبية والغربية، ولكن وبالرغم من إيجابية خطوات الاعتراف، إلا أنها لم تكن كافية لاعتبار تلك الدول متضامنة حقاً مع قضية فلسطين، إذ يمكن لقرار كهذا أن يظل حبراً على ورق، أو فرصة للمتاجرة، أو تحضيراً لدور مشبوه لاحق.

بالعودة إلى اللقاء الأخير في مدريد، وتحديداً الحديث عن ضرورة عقد مؤتمر للسلام، يبدو كما لو أنه محاولة لإعادة احتواء الملف الفلسطيني، وإبقائه تحت نفوذ أطراف محددة، فإن الدور الأمريكي لم يعد يصلح لدور الوساطة، وهذه مسألة

اللقاء الذي جمع دولاً أوروبية مع دول عربية وإسلامية، هو الحدث الأول من نوعه الذي يغيب فيه التمثيل الأمريكي والبريطاني بالرغم من وجود تمثيل لدول غربية أخرى، وكما ظهر أن الآراء في واشنطن ولندن لم تكن إيجابية بالمثل، أو على الأقل هذا ما عكسته بعض التغطيات الصحفية للقاء مدريد. شملت قائمة الحضور من الجانب العربي - الإسلامي، كلاً من الدول الأعضاء في اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة «السعودية - تركيا - مصر - قطر - الأردن - إندونيسيا - نيجيريا»، بالإضافة لرئيس الوزراء الفلسطيني، مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وشمل الجانب الأوروبي كلاً من وزراء خارجية إسبانيا والنرويج وسلوفينيا وإيرلندا، مع مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل.

وإذا ما أردنا عرض الأفكار المرتبطة بهذا اللقاء بشكل متسلسل يمكننا القول إن الميل العام في البيان الختامي كان معقولاً، ويتماشى إلى حد ما مع ذلك مع التأييد المتزايد للقضية الفلسطينية على المستوى العالمي، ويمكن تكثيف أبرز ما جاء فيه ببعض الأفكار المفتاحية.

في البيان الختامي

أكد المجتمعون في اختتام اللقاء، على التزامهم المشترك بما أسموه «حل الدولتين»، وهو أحد التعبيرات التي يجري استخدامها على نطاق واسع للتعبير عن القرارات الأممية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وطالبوا بالحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، وطالبوا بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، ووقف التصعيد في الضفة الغربية، كما دعا المشاركون المجتمع الدولي للاعتراف بدولة فلسطين، وقبولها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، هذا مع الدعوة إلى المشاركة في الاجتماع حول

استقبلت العاصمة الإسبانية مدريد لقاءً موسعاً لنقاش الوضع الملتهب في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا تداعيات الحرب على فلسطين وقطاع غزة ضمناً، وضم اللقاء دولاً عربية وإسلامية إلى جانب دول أوروبية، وانتهى بصور بيان ختامي، رأى البعض إيجابياً، فهل حقاً ما جرى هو خطوة في الاتجاه الصحيح، أم أن هناك قطبة مخفية غائبة؟

من الجزائر... هل ينجح تبون في تنفيذ التزاماته؟



شهدت الجزائر في سبتمبر 2024 انتخابات رئاسية مهمة بعد سنوات من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قادها الرئيس المنتهية ولايته، عبد المجيد تبون. جاءت هذه الانتخابات في ظل ظروف سياسية واقتصادية معقدة، وفي خضم تحديات داخلية وخارجية متزايدة.

■ كنان دويصر

نسبة المشاركة والإقبال

أعلن محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الرئاسية، أن نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت 48,03%، في حين سجلت الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج نسبة مشاركة بلغت 19,57%.

وتعتبر هذه النسبة أعلى من تلك التي سجلت في الانتخابات الرئاسية السابقة عام 2019، والتي بلغت حينها 41,14% داخل البلاد و9,69% خارجها. كما أعلنت السلطة الوطنية للانتخابات، فوز الرئيس عبد المجيد تبون بفترة رئاسية ثانية، بعد حصوله على 94,65% من الأصوات، وهو ما يعادل 5,32 مليون صوت، جاء في المركز الثاني المرشح حساني شريف عبد العالي بحصوله على 3,17% من الأصوات، بينما جاء يوسف أوشيش في المركز الثالث بنسبة 2,16%.

ومع ذلك، صاحب إعلان النتائج بعض التشكيك والانتقادات من عدة جهات، حيث أعربت حملة تبون نفسها عن عدم الرضا إزاء الطريقة التي أعلنت بها النتائج، واعتبرت أن هناك غموضاً وتناقضات في الأرقام قد تؤثر على مصداقية العملية الانتخابية، خاصة أن نسبة المشاركة تأخرت في الإعلان.

ما الذي يطرحه تبون؟

خلال حملته الانتخابية، أطلق الرئيس عبد المجيد تبون ما يعرف بـ «التزامات الـ 54»، وهي مجموعة من الإصلاحات والوعود الانتخابية التي وعد بتنفيذها في حال إعادة انتخابه. تتنوع هذه الالتزامات في مجالات عدة، تشمل الإصلاح السياسي، حيث وعد بتعديل الدستور لتعزيز الديمقراطية، والفصل بين السلطات، وتقوية المؤسسات الحكومية. وفي مجال التنمية الاقتصادية، تعهد تبون بدعم الإنتاج الوطني في القطاعات الزراعية، والصناعية، والخدمية، بهدف تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

أما في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، التزم الرئيس، بحل مشكلة السكن وتوفير فرص عمل للشباب، فضلاً عن تحسين الخدمات الصحية والتعليمية. وفي الختام شملت «التزامات الـ 54» ميدان الحوكمة وعد الجزائريين بالاستمرار في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة.

التحديات الخارجية التي تواجه الجزائر إضافة إلى الإصلاحات الداخلية الملحة، تواجه الجزائر تحديات خارجية كبيرة تؤثر على استقرارها ودورها الإقليمي والدولي. هذه التحديات تتطلب نهجاً متوازناً وموفقاً دبلوماسياً حذراً لضمان حماية المصالح الوطنية.

فعلى الجانب الشرقي، تستمر الأزمة في ليبيا، وتمثل تهديداً أمنياً كبيراً على الحدود الجزائرية-الليبية. وتوسع الجزائر إلى لعب دور الوسيط في هذا النزاع الإقليمي، محاولة دعم عملية سياسية تؤدي إلى حل شامل ومستدام. ومع ذلك، تظل المخاوف قائمة بشأن تسرب الأسلحة والمجموعات الإرهابية عبر الحدود، مما يزيد من الضغط على الجيش لتأمين الحدود الطويلة مع ليبيا.

أما على الجانب الغربي، فالأزمة قائمة مع المغرب، ووصلت العلاقة بين البلدين إلى مستويات متوترة للغاية في السنوات الأخيرة، لا سيما بسبب قضية الصحراء الغربية، التي أدت لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وإغلاق الحدود البرية، مما زاد من تعقيد الوضع. تبقى الجزائر ملتزمة بدعم جبهة البوليساريو في مطالبتها بالاستقلال، بينما يسعى المغرب إلى تعزيز موقفه على المستوى الدولي، ويسعى لتغيير الإطار المتفق عليه دولياً، عبر جذب دعم أطراف لها مصالح مشبوهة. هذا الصراع يظل عقبة كبيرة أمام أي تقارب محتمل بين البلدين. وربما يكون التحدي الأكبر بالنسبة للجزائر، هو انتشار الإرهاب في «الساحل الأفريقي» إذ تلعب الجزائر دوراً رئيسياً في محاربة الإرهاب المنتشر في تلك المنطقة الواسعة، والذي يهدد

الاستقرار الإقليمي. هذا بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار في دول، مثل مالي والنيجر، والتي يمكن أن تشكل خطراً مباشراً على الحدود الجنوبية للجزائر. وتحاول الجزائر دعم المبادرات الإقليمية لحل النزاعات، مع تعزيز التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب والتفريب.

إن فترة حكم تبون المستمرة منذ نهاية 2019 تعتبر فترة جديدة في تاريخ الجزائر، وما يظهر أن التتبع الذي كان جزءاً من جهاز الدولة السابق، ويتمتع بنفوذ ضمن المؤسسة العسكرية، كان قادراً على تفكيك بعض المشكلات، وإدارة عملية انتقال سياسي تدريجي عززت دور الجزائر بدلاً من إضعافه، وارتبط اسمه بإنجازات ترتبط بمكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة، التي عززت الأمل ببناء نظام سياسي جديد، وبالرغم من أن سياسات كهذه لم تحقق أهدافها كاملة بعد، إلا أن الفترة السابقة فتحت الباب أمام استعادة دور حيوي للجزائر على الساحة الإقليمية والدولية، مع تطور متسارع للعلاقات مع دول الشرق، وسعي لتطوير الاقتصاد الوطني، كل ذلك هو جزء من عملية بدأت وسيكون بقاء أي نظام سياسي مرهوناً بمدى قدرته على التعبير عن هذه الاتجاهات التي تليها المصالح العميقة للجزائريين.

بحر الصين الجنوبي على نار هادئة!



بذلك يعني دخول المسألة مرحلة جديدة، ولكن «على نار هادئة». تسعى الصين إلى استعادة سيطرتها على بحر الصين الجنوبي الذي تراه حقاً تاريخياً وفق «خط النقاط التسع» الذي وضعته كحدود بحرية لها فيه، في المقابل، كانت ولا تزال الولايات المتحدة تسعى لإبقاء هذا النزاع الحدودي البحري مفتوحاً، والمستمر منذ ما بعد حقبة الاستعمار، وذلك لأهمية المنطقة التجارية، سواء بمواردها الخاصة، أو كمر تجاري بحري رئيسي في العالم، من جهة، للتحكم به عبر الدول التابعة لها في المنطقة، ومن جهة أخرى منع الصين من الاستفادة منه.

ويعود سلوك الفلبين التصعيدي والمدعوم أمريكياً إلى قرار محكمة التحكيم الدولية في لاهاي بعام 2016 وذلك بعد رفع مانيل طلباً إليها بعام 2013 للتأكيد على أن سلوك الصين ومطالبها يمثلان

يشند النزاع حول بحر الصين الجنوبي بين مجموعة الدول المطلة عليه: الصين والفلبين وماليزيا وفيتنام وحكومة تايوان، رغم أن النزاع الرئيسي يعود بين الصين والفلبين، ويتصاعد ببطء، وتظهر تعبيراته بالمواجهات البحرية الخفيفة التي تجري كل حين، وصولاً لنهاية الشهر الماضي، حيث صدم زورق صيني سفينة دورية فلبينية، وأحداث ثقباً بها.

■ حمزة طحان

صرح الجنرال في البحرية الصينية هي لاي: «نأمل أن يبقى بحر الصين الجنوبي بحر سلام» مضيفاً: «إذا حركت الولايات المتحدة عملاءها في الكواليس، إذا دفعت دولاً إلى الواجهة، أو إذا انتهى الأمر بها هي نفسها في الخط الأمامي، عندها فإن جيش التحرير الصيني سيسحق بحزم أي توغل أجنبي معاد ينتهك حقوق الصين السيادية والجغرافية والبحرية».

يمثل التصريح السابق نقلة جديدة في الموقف والخطاب الصيني تجاه ملف بحر الصين الجنوبي، وهو

التراجع قد وصل حدوداً جديدة، يكون تأثير الولايات المتحدة أخفض، وهو الأمر الذي يبدو أن هذه الدول الصغيرة التابعة للغرب كالفلبين لا تراه، ويجري توريثها بمواجهة خاسرة مع الصين في الزمن الحاضر.

في المناطق البحرية داخل خط النقاط التسع» وهو القرار الذي رفضته بكين تماماً وأدانته. واقع اليوم يختلف عن 2016 بدرجة كبيرة، من حيث التراجع الأمريكي، وضعف واشنطن بالتأثير دولياً، وبعد 8 سنوات أخرى قد يكون هذا

انتهاكاً لاتفاقية الأمم المتحدة، لتصدر محكمة لاهاي حكماً ينفي «الحقوق التاريخية» للصين على القسم الأكبر من بحر الصين الجنوبي، وجاء بنص القرار «ترى المحكمة ألا أساس قانونياً لمطالبة الصين بحقوق تاريخية على الموارد

الصراع الغربي- الروسي يدخل مرحلة أكثر تعقيداً!



في خضم دخان الحرب الأوكرانية، وبين أصدا الصواريخ وأصوات الدبلوماسية المشابكة، تنبذ الخيوط بين الغرب والشرق كأنها خيوط عنكبوت تتلاشى في ربح عاتية. وفي هذه اللحظات الحرجة، حطت أقدام الدبلوماسية الغربية على أراضي كييف، حاملة معها رسائل التضامن والتحدي بأن معاً، بينما اكتسبت كلمات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طابع التحذير، مشيرة إلى احتمالات قد تقود العالم نحو مواجهة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً منذ عقود.

■ احمد علي

منذ عام 2014، فبعد الأزمة الأوكرانية، وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، بدأت الدول الغربية في فرض عقوبات قاسية على موسكو، ساعية لتقويض استقرارها الداخلي، وفرض عزلة اقتصادية عليها. لكن الرد الروسي كان متزناً، حيث سعت موسكو للحفاظ على سيادتها وتوجيه سياساتها نحو تعزيز استقلالها الاقتصادي والسياسي.

ومنذ عام 2022، دخلت العلاقات بين روسيا والغرب مرحلة جديدة من التوترات مع بداية العملية العسكرية في أوكرانيا. وهذه المواجهة ليست مجرد خلاف حول أوكرانيا، بل هي مواجهة استراتيجية شاملة تستهدف من خلالها الدول الغربية إضعاف روسيا، وإخراجها من المعادلة الدولية، إلا أن روسيا، من جانبها، تدرك أن الغرب يسعى لعزلها، وتعمل بجد على مواجهة هذا التحدي من خلال تقوية علاقاتها مع شركاء جدد وتعزيز قدراتها الداخلية.

نحو الشرق

إحدى النتائج الطبيعية لهذا التصعيد الغربي، كانت تعزيز روسيا لتوجهها نحو الشرق، حيث تسعى موسكو لبناء تحالفات جديدة مع دول، مثل: الصين والهند. وهذه الخطوة لا تأتي كرد فعل مؤقت، بل هي استراتيجية طويلة الأمد، تهدف إلى بناء شراكات اقتصادية وسياسية جديدة، بعيداً عن النفوذ الغربي.

وهذا المسعى الروسي يعزز من قدرة روسيا على الصمود أمام الضغوط الغربية من جانب، ويفتح آفاقاً جديدة للتعاون مع القوى الصاعدة في آسيا من جانب آخر. وكان بوتين واضحاً في أكثر من مناسبة، بأن روسيا ترى في الشرق بديلاً استراتيجياً عن الغرب، وأن هذا التوجه لن يكون مجرد خطوة اقتصادية، بل هو جزء من رؤية شاملة لإعادة بناء النظام العالمي.

شهدت الأيام الماضية زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ووزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي إلى كييف، وهذه الزيارة جاءت في إطار حملة دعائية غربية تستهدف تكريس المواجهة مع روسيا، ويبدو أنها تسعى لزيادة الضغط على موسكو، ودفع الصراع نحو مزيد من التصعيد.

الزيارة المشتركة التي قام بها بلينكن ولامي لأوكرانيا تأتي في لحظة مفصليّة، وتعد رسالة رمزية تهدف إلى ترسيخ النفوذ الغربي في أوكرانيا، وتحفيز مزيد من التدخلات الغربية في المنطقة، سواء عبر الدعم العسكري أو الاقتصادي. لكن موسكو من جانبها تركت هذه الاستراتيجية الغربية، وتتعامل معها بحذر، مع تأكيدها على ضرورة حماية مصالحها الحيوية في المنطقة.

العمق الروسي: ما وراء الستار

ربطاً مع أحداث الأسابيع القليلة الماضية، فإن العمليات التي استهدفت العمق الروسي، سواء كانت هجمات على البنية التحتية، أو عبر هجمات سيبرانية، تنسجم مع السياق الغربي ذاته، فهي تصعيد خطير لا يمكن فصله عن الزيارة الأخيرة، فهي تشير إلى نية الغرب في نقل المعركة إلى الداخل الروسي.

وفي هذا السياق، جاء تحذير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كرسالة واضحة للغرب: أي تصعيد يستهدف روسيا بشكل مباشر سيُعتبر بمثابة إعلان حرب، فقد أكد بوتين: أن هذه الخطوات العدائية قد تدفع دول حلف الناتو للدخول في مواجهة عسكرية مفتوحة مع روسيا، وهو أمر يحمل تداعيات خطيرة على السلم والأمن العالميين.

العلاقات الروسية- الغربية: تدهور متسارع... لفهم هذا التحذير الروسي، من الضروري إلقاء نظرة على تطور العلاقات الروسية- الغربية

من خطة شاملة تهدف إلى حماية مصالح روسيا، والحفاظ على سيادتها واستقلالها في وجه التحديات الخارجية.

ختاماً، يبدو أن الصراع بين روسيا والغرب قد دخل الآن مرحلة جديدة أكثر تعقيداً. فالغرب يسعى لتصعيد المواجهة واستهداف العمق الروسي، في حين تواصل روسيا تعزيز قدراتها وتحالفاتها، مدركة أن المواجهة مع الغرب قد تكون حتمية في المستقبل. بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه: هل ستمكن المساعي الدبلوماسية العالية من تجنب هذا السيناريو الكارثي، أم أن العالم سيشهد مواجهة شاملة بين روسيا ودول الناتو؟

الاستعداد لمواجهة محتملة مع الناتو

من اللافت هنا، أن التصريحات الصادرة عن القيادة الروسية تشير إلى استعداد موسكو لسيناريوهات أكثر تعقيداً، بما في ذلك احتمال نشوب مواجهة مباشرة مع دول حلف الناتو. فموسكو تعمل بهدوء على تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية، استعداداً لأي تصعيد محتمل من قبل الغرب.

وتعتمد الاستراتيجية الروسية على نفس طويل ورؤية واضحة للمستقبل، إذ أشار بوتين إلى أن روسيا مستعدة لكل الاحتمالات، بما في ذلك احتمال تحويل المواجهة الحالية إلى مواجهة شاملة مع الغرب، وهذه الاستعدادات ليست مجرد تصريحات إعلامية، بل هي جزء

«سيمينز» الألمانية... محاولة يائسة لعرقلة التعاون الروسي- التركي

الأولى: إن الغربيين لم يكونوا يوماً جديين تجاه مساعدة الدول الأخرى على التنمية والتطور، ولكن يظهر الأمر أكثر فجاجة حينما يتعلق بـ «حلفاء» قداماء و«أعضاء بحلف الناتو»، وأكثر من ذلك، والجديد، أنهم باتوا يهدفون لإعاقة تطور هذه الدول بالتحديد قدر المستطاع، في حين أن تركيا مثلاً تمتلك احتياجات محلية متزايدة ينبغي عليها تلبيتها، إن أرادت مواكبة التطور العالمي، وهو ما يؤدي لتعارض مباشر بالمصالح، يؤثر على العلاقات التركية- الغربية.

والنقطة الأخرى: إن هذه المساعي الغربية، لم ولن تؤدي في نهاية المطاف سوى إلى عزلة الغرب عن هذه الدول، حيث أن الغربيين لم يعودوا «محتكرين» لمثل هذه الصناعات والتكنولوجيا، ويدفعون دولاً، مثل: تركيا، لتعزيز علاقاتها مع دول الشرق، كروسيا والصين، وبشكل متسارع، وخصوصاً أن بلدان الشرق باتت قادرة على تأمين بدائل، وبشروط وتسهيلات وأسعار منافسة أفضل، وأكثر جدوى.



«هناك بدائل، وقد طلبت شركة روستاتوم بالفعل معدات بديلة من الشركات الصينية، وسيجري استيرادها من الصين».

يضيء هذا الحدث على نقطتين،

بسبب «الجمارك» الألمانية. على أي حال، وبعد أشهر من التأخر، لم تتوقف كل من الحكومة التركية أو «روستاتوم» الروسية عند رحمة ألمانيا و«سيمينز»، ليؤكد بيرقدار:

قوباً في السوق التركية»، وقال: «إذا ما كان الهدف هنا هو فرض العقوبات على روسيا، فإن تركيا متأثرة بشكل جاد». بدورها تدعي شركة «سيمينز» أن معداتها المطلوبة يتوقف شحنها

تنتظر تركيا استكمال بناء وتشغيل كامل لأولى محطاتها النووية، وهي محطة أكويو، التي ستغطي نسبة 10% من حاجة البلاد للكهرباء، وهي خطوة هامة وكبيرة على المستوى الاقتصادي الداخلي، وتعني دخول تركيا لنادي دول الطاقة النووية في العالم، بمساعدة روسية، ومن جهة أخرى، أضيّق، تمثل هذه الخطوة مكسباً سياسياً لتيار اردوغان... لكن للغربيين مصلحة أخرى.

■ هلاذ سعد

اتهمت تركيا شركة «سيمينز» الألمانية بعرقلة استكمال بناء محطة أكويو النووية بدوافع سياسية متعمدة، وذلك عبر تأخرها تسليم معدات تكنولوجية ضرورية داخلية في مشروع بناء المحطة، التي تبنيها شركة «روستاتوم» الروسية، وذلك بذريعة العقوبات الغربية والألمانية على روسيا، وصرّح وزير الطاقة التركي البارسلان بيرقدار: «أخذ قرار بموقف سياسي حول قضية لا أساس قانوني لها، ولا تخضع لأي عقوبات دولية» وأكد: أن الشركة «ستدفع الثمن» بسبب ذلك، مشيراً بشكل خاص إلى أن لديها «حضوراً

الصين: إمبراطورية بديلة أم عماد نظام بديل؟



تشير الأدلة إلى أن الإمبراطوريات غالباً ما تتفاعل مع فترات تراجعها من خلال الإفراط في توسيع آليات التكيف لديها. وقد تتحالف أو تصطدم الإجراءات العسكرية، ومشاكل البنية الأساسية، ومطالب الرعاية الاجتماعية، فنترام التكاليف والأثار العكسية التي لا تستطيع الإمبراطورية المندھورة التعامل معها. إن السياسات التي تهدف إلى تعزيز الإمبراطورية - والتي كانت ناجحة ذات يوم - هي ذاتها تؤدي الآن إلى تقويضها. والتغيرات الاجتماعية المعاصرة داخل الإمبراطورية وخارجها قد تعزز أو تبطل أو تعكس مسار التراجع.

الاقتصادات المضطربة حيث 90-100% من الشركات هي شركات رأسمالية خاصة في التنظيم. وتظهر الشركات المملوكة للدولة والمدارة من قبلها والتي تشكل النصف الآخر من اقتصاد الصين دوافع وحوافز مختلفة، فالربح ليس هو الغاية النهائية بالنسبة لهم كما هو الحال بالنسبة للشركات الرأسمالية الخاصة. على نحو مماثل، فإن حكم الحزب الشيوعي للدولة - بما في ذلك تنظيم الدولة للاقتصاد الصيني بالكامل - يقدم أهدافاً أخرى إلى جانب الربح، وهي أهداف تحكم أيضاً قرارات الشركات.

وبما أن الصين وحلفاءها الاقتصاديين الرئيسيين «مجموعة البريكس» يشكلون الكيان الذي يتنافس الآن مع الإمبراطورية الأمريكية المندھورة وحلفاءها الاقتصاديين الرئيسيين «مجموعة السبع»، فإن تفرّد الصين قد يسفر عن نتيجة مختلفة عن النتائج التي أدّى إليها صراع الإمبراطوريات في الماضي.

في الماضي، كانت إمبراطورية تحل محل أخرى في كثير من الأحيان. يقول البعض بأن مستقبلنا هو التحول إلى «قرن صيني»، حيث كانت الإمبراطوريات السابقة أميركية وبريطانية وهلم جرّاً. إن التساؤلات العالمية بشأن الصين في اتجاهين: هل تتحقق الأحلام والأمال بعالم يسوده السلام والازدهار من خلال الصين؟ أم ستصبح الصين القوة المتسلطة العالمية التالية في مواجهة المقاومة المتزايدة من الولايات المتحدة، مما يجعل خطر الحرب النووية أقرب؟ لكن قد يؤثر ماضي الصين واقتصادها الهجين الحالي عليها ويبعدها عن أن تصبح إمبراطورية أخرى، لتصبح بدلاً من ذلك عماد منظومة عالمية متعددة الأقطاب حقاً.

مفترق الطرق الصيني

إن تراجع أي إمبراطورية من شأنه أن يعزز الفرص المتاحة للإمبراطوريات المتنافسة. إذا استغلت الأخيرة هذه الفرص، فإن تراجع الأولى قد يزداد سوءاً، فقد تسببت مجموعة واحدة من الإمبراطوريات المتنافسة في حربين عالميتين في القرن الماضي. ويبدو أن مجموعة أخرى مدفوعة بشكل متزايد إلى إحداث حروب عالمية أسوأ، وربما نووية، في هذا القرن.

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت هناك نظريات متداولة مفادها أن تطور الشركات متعددة الجنسيات من مجرد شركات عملاقة وطنية من شأنه أن ينهي أو يقلل من مخاطر الحرب، فأصحاب ومديرو الشركات العالمية متزايدة العولمة سيعملون ضد الحرب بين البلدان باعتبارها امتداداً منطقياً لاستراتيجياتهم الرامية إلى تعظيم الأرباح. قوّضت الحربان العالميتان في القرن العشرين هذه النظريات. كما فعلت حقيقة مفادها أن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تشتري الحكومات بشكل متزايد وتخضع لسياسات الدولة لاستراتيجيات النمو المتنافسة لهذه الشركات.

حكمت المنافسة بين الرأسماليين سياسات الدول. ومن خلال تفاعلهم نشأت حروب القرن الحادي والعشرين في أفغانستان والعراق وسورية وأوكرانيا وغزة. على نحو مماثل، من خلال تفاعلهم، نشأت التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين حول تايوان وبحر الصين الجنوبي.

تمثل الصين نموذجاً فريداً من نوعه. في الواقع، تشكل الصين مشكلة تحليلية. فالنصف الرأسمالي الخاص من نظامها الاقتصادي الهجين يظهر ضرورات نمو موازية لتلك

1953. خسرت الولايات المتحدة حروبها اللاحقة في فيتنام وأفغانستان والعراق. ولم يكن تحالف الناتو كافياً لتغيير أي من هذه النتائج. إن الدعم العسكري والمالي الأميركي لأوكرانيا وحرب العقوبات الضخمة التي شنتها الولايات المتحدة والناتو ضد روسيا هي إخفاقات حتى الآن ومن المرجح أن تظل كذلك. كما فشلت برامج العقوبات الأميركية ضد كوبا وإيران والصين. في الوقت نفسه، يعمل تحالف البريكس بفعالية متزايدة على مواجهة السياسات الأميركية التي تحاول حماية إمبراطوريتها، بما في ذلك حرب العقوبات.

في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل، يمكننا قياس انحدار الإمبراطورية الأميركية بشكل مختلف. إن أحد المؤشرات هو تراجع الدولار الأميركي كاحتياطي لدى البنوك المركزية. وهناك مؤشر آخر هو تراجع كوسيلة للتجارة والقروض والاستثمار.

أخيراً، لننظر إلى تراجع الدولار الأميركي إلى جانب تراجع الأصول الموقومة بالدولار كوسيلة مرغوبة دولياً للاحتفاظ بالثروة. في مختلف أنحاء الجنوب العالمي، كانت البلدان أو الصناعات أو الشركات التي تسعى إلى التجارة أو القروض أو الاستثمارات تذهب إلى لندن أو واشنطن أو باريس لعقود من الزمان، والآن لديها خيارات أخرى: فبوسعها أن تذهب بدلاً من ذلك إلى بكين أو نيودلهي أو موسكو، حيث تحصل غالباً على شروط أكثر جاذبية.

بقلم: ريتشارد وولف لرجحة «بئصراف»: قاسيون

لكن عندما يؤدي التراجع إلى دفع القادة إلى إنكار وجود هذا التراجع، فمن الممكن أن يتسارع من تلقاء نفسه. ففي السنوات الأولى للإمبراطوريات، قد يعمل القادة والزعماء على قمع أولئك الذين يؤكدون على التراجع أو حتى يذكرونه. وقد يتم إنكار المشاكل الاجتماعية على نحو مماثل، أو التقليل من شأنها، أو إلقاء اللوم على كيش فداء فيها إذا كان من الصعب إنكارها؛ كالمهاجرين، أو القوى الأجنبية، أو الأقليات العرقية - بدلاً من ربطها بالتراجع الإمبراطوري.

صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية
نمت الإمبراطورية الأميركية، التي أعلن عنها بجرأة مبدأ مونرو، بعد فترة وجيزة من حربي الاستقلال اللتين خاضتهما ضد بريطانيا، وبلغت ذروتها خلال العقود بين عامي 1945 و2010. تزامن صعود الإمبراطورية الأميركية مع تراجع الإمبراطورية البريطانية... كانت الحرب الباردة عبارة عن منافسة غير متوازنة، فقد دمرت الحرب العالمية الثانية جميع المنافسين الاقتصاديين المحتملين للإمبراطورية الأميركية أو التهديدات التي تواجهها.

لم تتمكن الولايات المتحدة من الانتصار عسكرياً على كوريا بأكملها في حربها التي دارت رحاها هناك في الفترة من 1950 إلى

**حكم الحزب
الشيوعي للدولة
وتنظيم الاقتصاد
الصيني بالكامل
يقدم أهدافاً أخرى
لا تقتصر على الربح
ويرشحها لقيادة
مرحلة من التعددية
القطبية**

مساهمة إيران في الجهود الرادعة لتوسيع الحرب الإمبريالية



إن قدرة إيران على اكتساب قوة ردع كبيرة ضد الإمبريالية الأميركية والكيان الصهيوني، إلى الحد الذي جعلها تشعر بالارتياح وهي تنتظر أسابيع عديدة للرد على الاستفزازات الصهيونية في يوليو/تموز الماضي، يظهر الدور الذي قد تلعبه إيران في الحرب العالمية الثالثة حال اندلاعها. فإيران تشكل أحد الحواجز ضد الاعتداءات الإمبريالية، وهي واحدة من القوى التي تخشى القوى الإمبريالية المهيمنة مواجهتها، لأنها أثبتت قدرتها على التحدي الفعال لواشنطن والحق هزائم بمصالحها. هذه الحقيقة تكشف عن ضعف داخل الإمبرياليين، وهو ضعف يمكننا الاستفادة منه.

العالمية المناهضة للإمبريالية». ويستمر النضال من أجل السيادة والاستقرار داخل ليبيا. وتقاوم الحركة المناهضة للإمبريالية في السودان الولايات المتحدة وقادة الوكلاء المحليين للإبادة الجماعية الذين تدعمهم الولايات المتحدة. لقد انتصر الفلسطينيون في الأساس بالفعل، لأن النضال ضد الاستعمار أدى إلى تسريع انهيار الكيان الصهيوني. حتى في قلب الإمبريالية، ورغم الاعتقالات والقمع، يصير المناضلون ضدها على ممارسة حريتهم في التعبير والاحتجاج على الاضطهاد الداخلي («حركة السود مثلاً») وضد دعم واشنطن للإبادة الجماعية التي يمارسها الكيان الصهيوني في غزة. يجب على المقاومة العالمية ضد الهيمنة الإمبريالية أن تستغل هذه اللحظة بالفعل. تترتب على المناضلين ضد الإمبريالية، ولا سيما داخل الولايات المتحدة الأميركية والغرب، مهمة الترويج لرسالة السلام مع إيران كأحد أفضل السبل التي يمكن من خلالها اجتذاب الناس، لأنه على الرغم من خوف الحكومة الأميركية من مواجهة إيران، إلا أنها لا تزال تديم خطر مثل هذا الصراع. فهي تحافظ على العقوبات اللانسانية ضد شعب إيران، ولا تفعل شيئاً لمنع «إسرائيل» حقاً من ارتكاب جرائم حرب ضد شعب فلسطين. إن حقيقة أن هذه الإجراءات التي تتخذها واشنطن تتداخل مع الجهود المبذولة لدعم الإبادة الجماعية ضد فلسطين تجعل هذا الأمر أكثر استنكاراً، مما يمنح المناضلين تفويضاً أكبر لمكافحة ما يفعله الصقور المناهضون لإيران. إن الإمبراطورية الأميركية تقترب من حرب تعلم أنها ستؤدي إلى نتائج عكسية هائلة، ولكنها تشعر بأنها تحت ضغط يدفعها إلى جعل احتمالات اندلاعها أكبر من أي وقت مضى. إن عدونا غير متأكد من كيفية التعامل مع إيران، وهو خائف من الأشياء التي قد يحملها المستقبل. ويتعين علينا أن نستغل هذه الثغرة.

نحو جنوب غربي آسيا، الأمر الذي من شأنه أن يحبط خططها لشن حرب في شرق آسيا وجهودها لنشر الفوضى العالمية. إن الخوف من إيران يجعل دولة المستوطنين «الإسرائيليين» تشعر بالانتظار حتى ترد، حيث تمكنت إيران من مفاضة الأزمة الاقتصادية داخل «إسرائيل» وتقويض الثقة بالأمن العام، الأمر الذي يشعر به الهيكل الإمبريالي الأوسع نطاقاً أيضاً. إن إيران تساهم في جعل القوة المهيمنة أقل ثقة في خططها الحربية تجاه كوريا الشمالية وتايوان وأوروبا الشرقية وأماكن أخرى، لأن القوة المهيمنة تعلم أنها إذا تحركت في هذه الأماكن الآن، فقد تضطر لمواجهة تحرك إيران بآيد خاوية. هذه هي الهدية التي تقدمها إيران للعالم، إنها توفر لنا المزيد من الوقت للاستعداد للمرحلة التالية في النضال ضد الإمبريالية: المرحلة التي تتخذ فيها واشنطن موارثها الكبرى التالية، وتحاول إلقاء جزء كبير من العالم في حالة من الفوضى. إن الإمبرياليين ما زالوا قادرين على إحداث قدر كبير من الدمار والموت، ولكن القوى التي تعارضهم قادرة على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الضرر الذي قد يلحقونه. ولأن روسيا لديها الإرادة السياسية والقدرة لمحاربة الإمبريالية والفاشية، فقد تمكنت من سحق غزو كييف، كما دمرت أي احتمال طويل الأمد لاحتلال قوات كييف لأراض من روسيا، وجعلت كييف غير قادرة على استخدام هذا كأداة فعالة لتحويل الانتباه. ولأن الثورة الفنزويلية استعنت للتعينة الجماهيرية، فقد تمكنت من إخماد محاولة الثورة الملونة الشهر الماضي. كما أحبطت بوليفيا محاولة انقلاب أخرى في وقت سابق من هذا العام، مما أظهر مدى محدودية نطاق جهاز واشنطن لتغيير الأنظمة أو إبقائها بحسب مصالحها. وحتى في الأماكن التي تبدو فيها الأمور على السطح ميؤوساً منها، فإن الناس يظهرون تصميمًا لا يموت على إخراج الإمبريالية من أراضيهم. حتى في النصف الجنوبي من كوريا الخاضع للولايات المتحدة، يرفع المعارضون للإمبريالية أصواتهم من خلال شبكات مثل «المنصة

الولايات المتحدة الاقتصادي في حالة اندلاع حرب كاملة، مما يجعل واشنطن معرضة لخطر تجربة الأزمات نفسها التي تخضع لها الآخرين من خلال عقوباتها. على مدى العقدين الماضيين، اكتسبت إيران أيضاً بشكل غير مباشر قوة عسكرية أكبر بكثير، حيث أصبحت المجموعات الشريكة لها في مقاومة الصهيونية، مثل حزب الله، قوى مسلحة للغاية. بسبب المزايا العديدة التي حصلت عليها إيران والأعضاء الآخرين في تحالف القوى الشعبية المقاومة في المنطقة والعبارة للقوميات والطوائف تحاول واشنطن عدم استفزاز إيران بالطريقة ذاتها التي استفزت بها روسيا عندما بدأت حرب أوكرانيا. كان لدى الإمبرياليين تركيز على جنوب غربي آسيا منذ سنوات، ولكنهم يجدون الحاجة إلى تركيز أكبر على تلك المنطقة بعد أن نفذت المقاومة الفلسطينية عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وأصبح المشروع الصهيوني مهدداً لدرجة غير مسبوقة تاريخياً. وهو ما جعلهم معرضين لخطر الدخول في الحرب التي يخشونها أكثر من أي شيء آخر. ونظراً إلى أن هذا التحرك الجديد كان رد فعل على أحداث غير متوقعة، وليس جزءاً من أي خطة مسبقة، يأمل الإمبرياليون أن ينتهي هذا الصّراع، وأن تعود القوى المعادية للإمبريالية في جنوب غربي آسيا إلى حالة خمول نسبي، وأن ينهي الحوثيون الحصار المفروض على البحر الأحمر، وألا يضطروا إلى انتظار إيران حتى تضرب. لكن هذا غير واقعي تماماً مثل عدم واقعية الأمل في القضاء على حماس. فسوف يواصل أعداء الإمبريالية في المنطقة مستوى نشاطهم الجديد، وسوف يظل هذا مكلفاً للغاية بالنسبة للإمبريالية. سوف تظل واشنطن مضطرة إلى تحويل تركيزها

■ بقلم: راينر شيا*
ترجمة «بتصرف»: قاسيون

إن الإمبرياليين يريدون حرباً كبرى جديدة بكل تأكيد، ذلك أن نظامهم الاقتصادي يعاني من أزمة غير مسبوقة... ويحدوهم الأمل بأن يؤدي تحريضهم على صراع عملاق إلى تخفيف حدة هذه الأزمة. ومع ذلك فإنهم لا يرغبون في أن تكون إيران أحد خصومهم في هذه الحرب. هذا أمر يتعارض مع المنطق العنفي إلى حد ما، لأن إيران أصغر جغرافياً وحجماً من روسيا أو الصين، ولا يبدو أن الإمبريالية تظهر مثل هذا الحذر في التعامل مع استفزاز هذه البلدان الأخرى. لكن لعدة أسباب، أصبحت إيران أحد اللاعبين الذين لا تريد القوة المهيمنة [الإمبريالية الأمريكية] الدخول في صراع كامل معهم. كان من الواضح دائماً أن محاولة الإطاحة بحكومة إيران بالطريقة نفسها التي أطاحت بها واشنطن بصدام حسين لن تنجح، ليس فقط للعوامل الجغرافية التي تجعل الغزو البري لإيران غير عملي، بل وكذلك بسبب العوامل الداخلية والخارجية المختلفة بين إيران اليوم والعراق إبان حكم صدام حسين، فقد استطاعت إيران تحصين نفسها باستثمار ميزان القوى العالمي الجديد والانخراط في تمكين العلاقات والتحالفات الدولية الجديدة مع خصمي واشنطن الكبيرين الصاعدين «الصين وروسيا وخلفهما كتلة بريكس المتوسعة» وهو وضع جيوسياسي مختلف كثيراً عما كان عليه الحال في حقبة غزو العراق. فمع التحول نحو التعددية القطبية، ارتفع حجم إيران الاقتصادي، مما منحها الكثير من المنفعة أمام محاولات واشنطن لتحريض ثورة ملونة فعالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن صعود إيران جعلها في وضع يمكنها من تهديد نقاط حساسة في نفوذ

عدونا غير متأكد من كيفية التعامل مع إيران وخائف من المستقبل وعلينا الاستفادة من هذه الثغرة

الحلم بحياة كالحياة



تكمّن البطولة التي تكاد أن تصبح أسطورة عند الشعب الفلسطيني في إنسانيته بالذات، في تعلقه بأرضه وعشقه لترايبها وزيتونها، في رغبته بالتعلم والذهاب إلى المدرسة والجامعة، في إصراره على الحياة ونمسه بها رغم كل المصائب والمصاعب التي يمر بها، وحتى في استشهاده إذ ينتصر الفلسطيني للحياة بالموت في سبيلها.

■ إيمان الخياط

في أيلول، ينطلق العام الدراسي في فلسطين كما في غيرها من مناطق عديدة في العالم. أفواج كاملة من الأطفال في غزة لن تتمكن من استكمال تعليمها للعام الثاني على التوالي. ولم تتوقف آلة القتل الصهيونية عن ارتكاب المجازر الجماعية التي أصبحت روتيناً يومياً تتناوله وسائل الإعلام، ولم تستثن أحداً من الشيوخ والنساء والشباب والأطفال. تسببت الحرب على غزة في توقف كل صور الحياة فيها، وفي بعض مناطق الضفة الغربية أيضاً، حيث جرى تدمير البيوت والمستشفيات والجامعات الحكومية، وعلى رأسها المدارس ارتقاء آلاف الضحايا، واستشهاد آلاف الطلبة والمدرسين، وما زالت أطنان من القنابل تنزل على الغزيين بلا رحمة، بعد هدم مئات المدارس التي أصبح معظمها ملاجئ للنازحين ولمن فقدوا بيوتهم وأماكن سكنهم.

حلم الدراسة

يؤكد الناطق باسم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تصريح له: «حرم 036 ألف طالب من حقهم في التعليم في المدارس على مدار عام دراسي، بالإضافة إلى 87 ألف طالب في الجامعات. كما حرم 93 ألف طالب من أداء امتحان الثانوية العامة».

حيث دمر جيش الاحتلال منذ بداية الحرب أكثر من 052 مدرسة في شمال القطاع، كذلك دمر خمس جامعات مركزية هي، «الإسلامية» و«الأزهر» و«الأقصى» و«فلسطين» و«الإسراء»، فضلاً عن عشرات الفروع في شمال القطاع وجنوبه. ويقدر مصدر في وزارة التربية والتعليم، لبعض وسائل الإعلام، أن إمكانية استعادة الحياة التعليمية في غزة في حال توقفت الحرب، تُعدّ أمراً مستحيلاً، حتى بعد عام كامل من الآن، بالنظر إلى تحويل كل المدارس المتبقية، سواء منها الحكومية أو تلك التابعة لوكالة «الأونروا»، إلى مراكز إيواء تسكنها الآلاف من الأسر التي فقدت منازلها.

فبالإضافة إلى الاستهداف المتعمد للكوادر التربوية، ثمة استهداف يومي لمراكز الإيواء، والتي ليس للأهالي بديل عنها بعد تهديم بيوتهم، ولم تسلم حتى وكالة «الأونروا» وموظفوها من القصف، فالعدو لا يقيم وزناً لأي جهة دولية، وقد عكست التحقيقات التي نشرتها صحيفة «هآرتس» في وقت سابق، وجود صلاحيات مطلقة للجنود في إطلاق النار. حتى أنهم أحياناً يطلقون القذائف والرصاص على المنازل بغرض التسليّة، أو للاحتفال بمناسباتهم الشخصية من خلال تفجير المنازل المأهولة على رؤوس ساكنيها، ويأخذون الصور التذكارية مع كل جريمة يقومون بها. وقد قصفت الطائرات الحربية 11 أيلول مركز إيواء في مخيم النصيرات وسط القطاع، سقط فيه 04 شهيداً وجريحاً، وهو مدرسة تابعة لوكالة «الأونروا»، وقالت الوكالة «إن ستة من موظفيها قُتلوا بعد غارتين جويتين أصابتا المدرسة الواقعة وسط غزة، التي تؤوي نحو خمسة آلاف نازح» وأكدت في بيان لها: إن «من بين القتلى مدير مركز الإيواء وأعضاء آخرون في الفريق يقدمون المساعدة للنازحين»، وأن الهجوم يمثل «أعلى حصيلة قتلى بين موظفيها في حادث واحد التحقوا بـ 022 موظفاً قتلوا في ظروف متباينة منذ بداية الحرب في غزة في تشرين الأول الماضي»، مضيفاً أنها المرة الخامسة التي تتعرض فيها هذه المدرسة بالتحديد للقصف خلال الأشهر الـ 11 الماضية. وعلق الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش على الحدث قائلاً في تصريح صحفي: إن «القتل بلا نهاية وبشكل المنطقي منذ بداية الحرب، أدى إلى خسارتنا لأكثر من مئتين من كوادرنا».

مدرسة في خيمة

لا يسعد الأمهات موت ابنائهن واستشهادهم، ولا توفّهم عن الحياة، أو معاناتهم فيها. تحلم كل أم أن يكبر صغيرها ويتعلم ويبني أسرة ويعيش سعيداً. ولكن الحرب حرمت أبناءهن من مقاعد الدراسة، وأصبح مستقبلهم مرهوناً ببعض المبادرات التعليمية هنا وهناك. تؤكد إحدى الأمهات

في غزة: «لقد نسى طفلي القراءة والكتابة وحتى الأحرف التي تعلمها، نرجو أن ترجع المدرسة، هذا حلمنا جميعاً». بينما تقول أم أخرى عن ابنها: «كان في الثانوية العامة عندما بدأ العدوان، وفجأة وجد نفسه يقف في طوابير الحصول على الماء والطعام، فقرر العمل لمساعد في توفير مصاريف عائلته وعدم الالتحاق بمقاعد الدراسة حال عودة التعليم».

تنقل وسائل التواصل فيديوهات لمبادرات تقوم بها بعض الكوادر التعليمية في غزة، في محاولة لتقديم بعض المساعدة لمن حولهم. فقد حولت المعلمة زينب علوان خيمة نزوحها إلى مدرسة لتعليم الأطفال اللغة الانكليزية في دير البلح، وأقامت المعلمة إسراء أبو مصطفى فصلاً دراسياً على أنقاض بيتها المدمر لتعليم الأطفال في خان يونس، وآخرون قاموا بمبادرات شبيهة، وهكذا بدأ بعض الطلبة يتلقون بعض التعليم بشكل غير رسمي في خيمة النزوح.

لا يشعر الطفل في الخيمة التي تحولت إلى مدرسة بالراحة كثيراً، ليس لأنه لم يرتد الزي المدرسي ولم يشتر القرطاسية فقط، مثل كل عام، ولكن لأن الخيمة تفتقر إلى أبسط الأشياء التي تحتاجها عملية التعلم. ومع ذلك تقدم هذه الخيمة الدراسية، التي تحاكي المدرسة، لبعض

الأمهات، شيئاً من الأمل، تقول إحداهن: إنه «منذ بداية الحرب على غزة في السابع من تشرين الأول، توقف التعليم النظامي وتغيب الأطفال خلال هذا العام عن الدراسة». وتضيف: «فرحة الأطفال بذهابهم إلى المدرسة في الخيام، ليست كفرحتهم عندما كنا نستقبل العام الدراسي الجديد قبل الحرب. لقد أرسلناهم إلى الدراسة في الخيام، حتى لا ينسوا ما تعلموه».

كيف الهمة عالية

أدهش أطفال فلسطين العالم، ففي أحد الفيديوهات المتداولة عن مدرسة في الخيمة، تسأل المعلمة الصغار بصوت عال: «كيف الهمة؟» فيجيبونها بصوت جماعي ومن خلال أغنية: «الهمة عالية»، ويكمل الأطفال أنشودتهم: «يا أقصى يا نور العين، عاشت... عاشت فلسطين»، يؤكد هؤلاء الصغار وغيرهم من الأطفال في مشاهد أخرى أن الشعب الفلسطيني في حياته اليومية، ليس شاباً فدانياً يعيش الموت فقط، ولا فتية يستهويهم قذف الحجارة، إنه شعب لم يترك له العالم خياراً سوى أن يحمل البندقية ويقاتل لأنه السبيل الوحيد أمامه ليحرر من الاحتلال، ويحيا أسوة ببقية شعوب الأرض، فهو جدير مثلها بالحرية والحياة. بل قد يكون من أكثر شعوب الأرض حباً للحياة وانتصاراً لها، والآن لاستسلم منذ زمن طويل لوحشية جيش الاحتلال المرعبة.

الحياة تصنعهم

يقول محمود درويش: «ونحن لم نعلم بأكثر من حياة كالحياة، وأن نموت على طريقتنا». يعتقد الاحتلال الصهيوني من خلال إمعانه في الإجرام والبطش وقتل الأطفال أو حرمانهم من أبسط حقوق الحياة، أنه سيتمكن من تحقيق انتصاره الوهمي، ولكنه واهم، فالحياة تؤكد أن الظروف التي يمر بها الإنسان في مشوار حياته تصنع طريقة تفكيره ونمط عيشه إضافة إلى خياراته، وليس الفلسطيني، طفلاً كان أم بالغاً خارج هذه المعادلة. تثبت الكثير من المعلومات والتفاصيل القادمة من غزة صمود أبنائها وتفردهم، وهم يثبتون للعالم في كل يوم بطولة من نوع آخر، بطولة إنسانية حقيقية، في مواجهة الموت، وستصنع الظروف من أطفالهم رجالاً قادرين على تحقيق الانتصار والحياة كما يريدون.

يعتقد الاحتلال الصهيوني من خلال إمعانه في الإجرام والبطش وقتل الأطفال او حرمانهم من أبسط حقوق الحياة انه سيتمكن من تحقيق انتصاره الوهمي ولكنه واهم

«إحلال» كنصال مشترك

تؤكد الحياة يوماً بعد آخر ضرورة تقديم مشروع جماعي بديل يمكن أن يخلص البشرية من مجموعة الأزمات التي راكمتها المنظومة الإمبريالية خلال عقود، مشروع ينضوي الناس فيه على اختلافهم ويوحد وجهتهم في سبيل مستقبل أفضل.

■ إيمان الأحمد

لطالما اعتبر النضال الفلسطيني تاريخياً حليفاً وامتداداً للنضالات العالمية في مناطق عديدة من العالم، كما اعتبرت هذه الأخيرة أيضاً حليفاً له، فالنشاط السياسي بالضرورة عمل جماعي، وحيث تتشارك قوى عديدة في العالم بأشكال متشابهة من الاضطهاد خاصة أن الذي يضطهدهم واحد، فيتشاركون لذلك بأهداف وأحلام وطرق مشتركة في النضال.

يستضيف «متحف بو-كاب» في مدينة كيب تاون في جنوب إفريقيا المعرض الفلسطيني «إحلال» Displacement الذي افتتح في أب الماضي ويمتد حتى نهاية آذار 2025 ويتناول موضوع الاستعمار الاستيطاني في فلسطين المحتلة، وتأتي أهميته من كونه أنه يوثق بالنص والمحاكاة المصورة «أساليب نهب الأرض وكل النشاطات الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين منذ أول مستعمرة في عام 1967 حتى يومنا هذا».

يقدم المعرض إضاءة على التاريخ المشترك للبلدين في النضال ضد نظام الفصل العنصري، ومقاومة الاستعمار الغربي. ويوضح حالات النزوح والتهجير القسري الذي فرضه الاحتلال الصهيوني، في ظل استيلائه على أراضي

الفلسطينيين بطرق ممنهجة. فقد قامت قوات الاحتلال بالالتفاف على القوانين، واستخدام مسميات مختلفة، وتصنيفات عدة للأراضي مثل ما سمي بـ «أراضي الدولة»، و«مناطق عسكرية مغلقة» و«قواعد عسكرية إسرائيلية» و«مناطق الألغام» و«المحميات الطبيعية» وغيرها. إضافة إلى استغلال مساحة كبيرة من الأراضي المزروعة المحيطة بكل مستعمرة ويضمها إلى المستوطنات. يستعرض

المعرض صوراً جوية ورسومات بيانية للمستعمرات والمحافظة في فترات زمنية مختلفة، ويظهر حجم توسع المستعمرات، ويوثق بعض جرائم الاحتلال، ويسلط الضوء على عدد كبير من قرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدين الاستيطان. ويستند المعرض في توثيقاته إلى مراكز الأبحاث والهيئات الحكومية والهيئات الأهلية مثل «هيئة مقاومة الجدار» و«مركز أريج»، ومصادر الأمم المتحدة، والتوثيق الميداني. تم تشييد مبنى «متحف بو-كاب» في منتصف القرن الثامن عشر وكانت هذه المنطقة عبارة عن حي للرفيق في مدينة كيب



تاون حيث مارس نظام الفصل العنصري «أبارتهيد» على السكان الأصليين للبلاد أشد أنواع التفرة العنصرية، وفي ستينيات القرن الماضي، أجبر هذا النظام عشرات الآلاف من سكان المنطقة السادسة على النزوح القسري على إثر إعلانها «منطقة بيضاء». يذكر أن المنزل الذي يحتضن المتحف أعلن نصباً تذكاريًا وطنياً في عام 1965، فيما تأسس المتحف في عام 1978 ليكون متحفاً للتاريخ الاجتماعي للشعوب. ليس غريباً، على البلاد التي شهدت نضالات ضد أفضع الأنظمة العنصرية، أن تعيد قراءة ما يحدث منذ عقود في فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في عام 1958 احتفلت دمشق بإكمال 30 مليون شجرة فواكه في غوطتها



الخوف من الرموز الفلسطينية

أعلنت إدارة «متحف نوغوتشي» في مدينة نيويورك عن فصل ثلاثة موظفين بحجة «انتهاكهم قواعد الزي الجديدة عبر وضع الكوفية» للتعبير عن تضامنهم مع فلسطين. وكان المتحف، قد أعلن الشهر الماضي عن سياسة تحظر على الموظفين ارتداء أي شيء يعبر عن «رسائل أو شعارات أو رموز سياسية». وتابع في بيانه: «بينما ندرك أن النية وراء وضع الكوفية هي التعبير عن وجهات نظر شخصية، فإننا ندرك أيضاً أن هذه التعبيرات يمكن أن تنفر بشكل غير مقصود قطاعات من زوارنا المتنوعين! ولم يكن المتحف الوحيد الذي يمارس الترهيب بحق مناصري القضية الفلسطينية في الغرب، إذ حظر المركز الثقافي 92NY في مناهاتن الموظفين عن «التعبير عن أي آراء في القضايا السياسية أو الاجتماعية». مما أدى إلى استقالة خمسة موظفين بعد هذا القرار. وتعرض المركز لانتقادات سابقة بعدما ألغى محاضرة للكاتب الحائز جائزة «بوليتزر» فيث ثانه نجوين، لأنه وقّع على رسالة مفتوحة لدعم فلسطين. فاستقال الموظفون الثلاثة جميعهم في «مركز أونتربرغ للشعر» التابع لمركز 92NY بعد الإلغاء.



«لا لتسليح الوحش الإسرائيلي»

أطلقت مجموعة معروفة بـ «فنانون لوقف إطلاق النار» في هوليوود، حملة جديدة تدعو إلى وقف بيع الأسلحة إلى «إسرائيل»، بالتعاون مع منظمات أمريكية معنية بحقوق الإنسان، وأصدرت المجموعة رسالة تدعو إلى منع بيع الأسلحة للكيان الصهيوني، مؤكدة أن «عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل، تنتهك القانون الأمريكي والدولي» الذي ينص على الامتناع عن توريد الأسلحة واستخدامها لارتكاب «انتهاكات جسيمة بحقوق الإنسان» بما في ذلك استهداف المدارس أو المستشفيات وتقييد المساعدات الإنسانية وقتل الأطفال. وتعاونت المجموعة أيضاً مع الفنان والناشط الأمريكي شيرد فيري، لتصميم شعار خاص بالمجموعة، يتكون من حمامة سلام بيضاء تحمل سلكاً شائناً وكُتب أسفلها: «أوقفوا إطلاق النار الآن، أوقفوا الأسلحة، انقذوا الأرواح». ومن أعضاء المجموعة المشاركون: مارك روفالو، وماهرشلا علي، وسينثيا نيكسون وإلانا غليزر وآخرون. وقد أشار روفالو في تصريح له إلى أن «المملكة المتحدة أعلنت أخيراً عن إيقافها لـ30 ترخيصاً لتصدير الأسلحة إلى إسرائيل، لكن هذا لا يكفي، فالولايات المتحدة هي أكبر مورد للأسلحة ولتنتياها».

أساطير جورج أورويل في الكتب المدرسية



منذ نشر «مزرعة الحيوانات» عام 1945، احتلت أعمال جورج أورويل مكاناً دائماً في المناهج المدرسية وخاصة في الغرب. لقد تم الإشادة به كثيراً باعتباره عبقرياً أديباً وشخصاً يجمع بين الموهبة والمبادئ، ورغم التباهي به باعتباره عملاً فنياً عظيماً؛ يمكن اعتبار القصة في حد ذاتها أسطورة عن الشمولية بشكل عام. مع ذلك عندما توضع أسئلة امتحانية عن القصة فإنها جمعاً تُثير أحداث ثورة أكتوبر البلشفية. وهكذا تم توظيف أورويل في الحملات المعادية للاشتراكية والشيوعية، منذ الحرب الباردة وحتى اليوم. فيما يلي بعض مما جاء في دراسة ثقافية نقدية هامة للشيوعية البريطانية جوتي برار.

■ جوتي برار

تعريب وإعداد: ناجي النابلسي

الحيوانات: سوفوك، 1978 ص 12-13».
«كممثل للضمير الأخلاقي الإنكليزي كان مراقباً، وحافظاً قدر الإمكان للعدالة فيما يتعلق بما راه، وظل مسؤولاً عن الحقيقة الموضوعية... كان أورويل دائماً يضع إيماناً كبيراً بالحقيقة الموضوعية... فالكاتب كما يراه أورويل، وخاصة كاتب النثر، هو حارس البساطة والموضوعية والحقيقة المباشرة، وهكذا، في عصرنا هذا، يصبح حامياً للروح الإنسانية». «ملاحظات يورك، رواية 1984»، روبرت ويلش، 1980، الصفحات 7-8»
في مقالته عن أورويل في الامتحانات المدرسية، يقدم آلان براون الملاحظات التالية حول الطريقة التي ترتبط بها أسطورة أورويل بشكل معقد بتدريس نصوص أورويل: «إن أسطورة أورويل تتضمن نوعاً من التقديس، واعتباره «مرشداً جيداً بالثقة». إنه مزيج خطابي غريب: ترتبط القيم الأخلاقية مثل الشجاعة والصدق والتعاطف ارتباطاً مباشراً بمعايير الموضوعية والحقيقة المباشرة» «دراسة أورويل، ص 43».

«الاشتراكية غير صالحة!»

المغزى من كل هذا هو أن أي تلميح إلى أن الأحداث هي مجرد وجهة نظر أورويل يتم حذفها من المعادلة. ومن خلال إخبار القارئ بأن أورويل «محايد»، يمكن توضيح نقطة سياسية: «بناءً على حجته والخبرة الشخصية والحس السليم، ولكن في الغالب بناءً على الحقائق الملحوظة، توصل أورويل إلى استنتاج مفاده أن الاشتراكية في عصره كانت في الغالب غير واقعية وغير صالحة» «ملاحظات يورك، مزرعة الحيوانات، ص 8».

وكما يقول براون: «من يستطيع أن يناقض المنطق السليم والحقيقة والتجربة؟ إن الغياب التام للشك أو التاميل يجب أن يدفع [الطلاب] إلى ابتلاع الرأي وحتى التعصب كحقيقة مقبولة... يتم تسخير الدور «الأبدى» للفنان كقول الحقيقة لوظيفة سياسية. إن الخبرة والفتوة السليمة والواقعية والصدق هي جوانب من الشخصية الكاملة والمصطنعة. وهي توفر مجتمعة منصة يمكن من خلالها طرح المواقف السياسية في التعليم دون الشك في التحيز أو التلقين. إن

تمت كتابة العديد من المناهج الدراسية الغربية لكي توضح للطلاب بالضبط ما الذي من المفترض أن يفكروا فيه حول قصة جورج أورويل هذه بالتحديد، وبالتالي كيفية كتابة الإجابات النموذجية في امتحاناتهم. هذه الأدلة أكثر صراحة بكثير مما كان عليه أورويل نفسه فيما يتعلق بالمحتوى المناهض للشيوعية في عمله.

لنتفحص النص التالي على سبيل المثال المأخوذ من كتيب دراسي يركز على النسخة المشوهة من التاريخ التي أراد نشرها بين العمال:

«لقد تأثرت الشيوعية بشدة بأفكار كارل ماركس الذي كان يعتقد أن الحياة يمكن تفسيرها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. استغلت الطبقة الغنية الرأسمالية الطبقة الدنيا أو البروليتاريا... وهذا الوضع لا يمكن عكسه إلا بالثورة. إن العديد من أفكار ماركس تكمن وراء خطاب مييجور في الفصل الأول».

«ملاحظات يورك، مزرعة الحيوانات، واندا أوبالينسكا: 1997، لندن، ص 12».

من الواضح إذاً أن استثمار البروباغاندا المعادية للشيوعية في أورويل لا تقتصر أبداً على انتقاد «الديكتاتور الأحمر» ستالين، بل تحاول تلميح سمعة الشيوعية ومعظم قادتها التاريخيين بمن فيهم كارل ماركس نفسه.

أسطورة أورويل

تم تخصيص مساحة كبيرة للحديث عن شخص أورويل نفسه، في أدلة الدراسة وأوراق الامتحانات في كثير من المناهج الغربية لطلاب المدارس. وتم بعناية ترسيخ مؤهلاته «ليكون بمثابة صوت جيل كامل»، على حد تعبير آلان براون:

«كان أورويل اجتماعياً ومحباً للمنزل، ويؤمن بالحياة الأسرية... كان أورويل غير أناني، لطيفاً ودمثاً بطبيعته... كان أورويل يحب الحيوانات... ربما كان الأمر مبالغاً فيه، ولكن بشكل ملحوظ، أن أحد أصدقائه وصفه بأنه قديس». «ملاحظات برودي، مزرعة

طرح وجهة نظر أورويل «وجهة نظر العقل واللياقة» لا يعني في الواقع طرح وجهة نظر على الإطلاق. إنها طريقة لرؤية ما وراء انتقال الصراع السياسي إلى الحقائق الأساسية للطبيعة البشرية والأخلاق... أورويل، باعتباره الصوت التمثيلي لعصر ما، يظهر أنه يحتوي على خيوط مختلفة ومتناقضة في عصره. تحقق العناصر المتضاربة انسجاماً غير مستقر في شخصية أورويل: اشتراكي/ناقد للاشتراكية، مثالي/واقعي، مشارك ذاتي/مراقب موضوعي. لقد ترك الأمر أخيراً لشخصية «أورويل» لحل الخلافات الكبرى بين اليسار واليمين، لتأكيد طريق وسط بين الأيديولوجيات والقوى المتصارعة... وبعد حل التناقضات بين «الشيوعية» و«الفاشية» سواء بشكل تاريخي أو نظري، أصبح الطريق مفتوحاً أمام الاشتراكية نفسها الخالية من المضمون. يمكن اختزال اشتراكية أورويل إلى القيمة الفيكتورية المتمثلة في «الاهتمام» والإحسان تجاه الآخرين، إلى الذاتية الأخلاقية التي لا تتطلب أكثر من استجابة عاطفية... الاشتراكية باعتبارها تقوى أخلاقية مقبولة تماماً... لكن أي محاولة لتصور المجتمع والذاتية على أنهما عرضة للتغيير المنظم يجب أن يُنظر إليها على أنها «تهديد» فقط. [واعتبار] الاشتراكية تشبه الفاشية... إن فن السخرية، والحس السليم، في صناعة «أورويل» هو تكبيرنا بما نعرفه بالفعل وإخضاعنا لحتميته. وإذا كان التغيير السياسي مجرد وهم، فيجب علينا أن نستمد راحتنا من جماليات الثبات والجمود. «دراسة أورويل، الصفحات 46-7».

بالانتقال إلى كتاب أورويل نفسه، يمكن أن نرى أن «دليل الدراسة» ليس نسخة من الكتاب الحقيقي. يحاول أورويل دعم نظرية غريبة من نوع ما مبنية على مزيج من التروتسكية وحجة «الطبيعة البشرية» ليبين لنا لماذا لا يمكن للثورات بشكل عام والثورة الروسية بشكل خاص أن تنجح! شخصية الرائد، الخنزير، الذي من المفترض أن يمثل ماركس، لديه حلم ينقله إلى الحيوانات كوصية احتضاره، ويتم تقويله ما يلي:

«الإنسان هو العدو الحقيقي الوحيد لدينا. قوموا بإزالة الإنسان من المشهد، وسيتم إلغاء السبب الجذري للجوع والإرهاق إلى الأبد...»

لا ينبغي لأي حجة أن تقودك إلى الضلال. لا تستمع أبداً عندما يقولون لك إن الإنسان والحيوانات ليهما مصلحة مشتركة، وأن رخاء أحدهما هو رخاء للآخر. كل ذلك كذب. «مزرعة الحيوان، جورج أورويل: هارموندسورث، الصفحات 4-5»

لا يمكن لأحد عاقل أو أي قارئ موضوعي لكارل ماركس أن يساوي بين نظريات ماركس وبين هذا التراث السخيفة. وبطبيعة الحال، فإن الإنسان والحيوانات لديهم مصلحة مشتركة. يتعمد أورويل وضع الماركسية في ضوء عبثي من خلال مساواتها بهراء شخصية «مييجور». يتم تقديم الماركسية كنظرية للمثالية الساذجة، والتي تؤدي في الواقع إلى الاستبداد الساخر. ومع ذلك، يبدو أن المبدأ الأساسي في «مزرعة الحيوانات» هو أن البشر ليسوا أفضل من الحيوانات، وأن «الطبيعة البشرية» تقرر كل شيء. يولد بعض الناس ليحكموا والبعض الآخر ليتم استغلالهم؛ كل الجهود المبذولة لتغيير النظام لن تؤدي سوى إلى ما هو أسوأ، لذلك يجب أن تكون ممتنين لما لدينا! أن نحافظ على الوضع القائم! يا له من «ثوري»!

لسوء الحظ بالنسبة لأورويل، هناك خلل واضح في الخطة. إن أي محاولة لتبرير الانقسامات الطبقيّة في المجتمع بالقول إن الطبقة الحاكمة تحكم لأنها أكثر ذكاءً وأكثر ملاءمة لها، في حين أن الفقراء ببساطة أغبياء أو كسالى، هي أسوأ أنواع القمامة الرجعية، التي يمكن أن يتفوّه بها أي نازي. يشير ستيفن سيدلي إلى ذلك:

«إن حجة أورويل يتم طرحها على مستوى مختلف: بأن الاشتراكية مهما كان شكلها لا توفر لعامة الناس أملاً أكثر مما توفره الرأسمالية، وأنه سيتم خيانة الناس أولاً ثم احتجازهم رهائن من قبل تلك القوى التي يشترك فيها البشر مع الوحوش؛ وأن حكم الرأسمالية غير الفعال والحديد في بعض الأحيان، والذي على الأقل يبقى الوحوش تحت السيطرة، هو أهون الشرين. «اقتراح غير محتشم: مزرعة الحيوانات»، ستيفن سيدلي، داخل الأسطورة، ص 158».

وهكذا يبدو أن المشكلة في «مزرعة الحيوانات» لا تقتصر على توظيفها في بروباغاندا العدا للشيوعية، بل تمتد إلى نص أورويل بالذات.

استخدم «مزرعة الحيوانات» في الدعاية المعادية للشيوعية ومعظم قادتها التاريخيين بمن فيهم كارل ماركس نفسه